تيسير

شرح جوهرة التوحيد

للشيخ البيجوري

الصف الثاني الثانوي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين، وبعد:

فهذا هو الجزء الثاني من كتاب (تيسير شرح البيجوري على جوهرة التوحيد) المقرر على طلاب الصف الثاني الثانوي، وهو امتداد للجزء الأول الذي قدم مبادئ علم التوحيد، والتعريف بالتكليف والمكلف، وأقسام الحكم العقلي، والتقليد، والنظر ومسالكه، والإيمان والإسلام، والصفات الإلهية.

ويأتي هذا الجزء ليمكن الطالب من دراسة موضوعات تتعلق بأفعال العباد، والتوفيق والخذلان، والوعد والوعيد، والصلاح والأصلح، والقضاء والقدر، ورؤية اللَّه تعالى، وحاجة البشر إلى الرسالة، والوحي وأنواعه، والرسل، والواجب في حقهم والمستحيل والجائز، والمعجزة، ومعجزات نبينا ﷺ، وكرامات الأولياء، واعتقادنا في الصحابة.

وقد استهدف الكتاب تقريب وتيسير هذه الموضوعات إلى أذهان الطلاب بأسلوب مبسط، يتواءم مع الواقع، رغبة في إعداد جيل قادر على التفكير والابتكار والنقد، ومواجهة تحديات الواقع الحاضر بحلول مناسبة.

وقد صيغت موضوعاته بطريقة تتيح للطالب أن يكون فعالًا داخل الصف، مشاركًا في نشاطات الدرس وتدريباته المتنوعة - بين مقالية وموضوعية - من أجل تنمية مهارات التفكير العليا، مثل القدرة على الاستنتاج والتلخيص والمقارنة والموازنة... وغيرها.

وقد اهتمت اللجنة التي قامت على إخراج هذا الكتاب بعدة منطلقات أساسية في إعداده نجملها فيما يلي:

١- تحديد أهداف عامة للكتاب تسهم في توضيح الرؤيا فيما يتعلق بنوعية المحتوى الذي يحتاجه الطلاب، واختيار خبراته التعليمية من معارف ومهارات وطرق تفكير. . .

٢- الاهتمام بالمرحلة العمرية التي يمر بها الطلاب، وهي مرحلة تتطلب فهم المجردات بأسلوب مبسط.

٣- الاهتمام باللغة المستخدمة في الكتاب، حيث روعي في الصياغة تيسير ما غمض من عبارات الكتاب، من خلال اختيار جمل بسيطة ومفردات تقع في دائرة الطالب.

٤- استبعاد ما لا صلة له بعلم التوحيد من تفريعات هي أقرب ما تكون إلى علوم أخرى كالفقه وعلوم اللغة وغيرها.

٥- استبعاد أبيات المنظومة التي لا تناسب الطلاب الذين أعدت لهم هذه الطبعة.

٦- إضافة عنوان لكل مبحث وعناوين أخرى فرعية تعين على فهم المادة العلمية، وتسهم في إثراء خبرات الطلاب، وزيادة رغبتهم في التعلم.

٧- الاهتمام بالتقويم بمعنى اتباع كل درس بعدة اختبارات متنوعة - مقالية وموضوعية - من شأنها قياس ما حصله الطلاب من معارف ومعلومات وتعمل على زيادة فاعلية تحصيل المعلومات لديهم، على اعتبار أن التقويم له دور مهم في ذلك.

٨- استبعاد الهوامش والشروحات المضمنة بها.

وفي النهاية نسأل اللَّه العلي القدير أن يجعل عملنا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يفيد منه طلاب العلم إنه نعم المجيب.

أهداف الدراسة في الصف الثاني الثانوي

يتوقع بعد دراسة هذا المقرر تحقيق ما يلي:

١- يصنف أفعال العباد موضحًا كل قسم.

٢- يوضح آراء العلماء وأدلتهم في علاقة الأسباب بالمسببات.

٣- يتعرف معاني التوفيق والخذلان والهدى والضلال.

٤- يوضح المقصود بالوعد والوعيد والسعادة والشقاوة وما يرتبط بذلك من أحكام.

٥- يبين آراء العلماء في الصلاح والأصلح، موضِّحًا أدلة كل رأي.

٦- يذكر آراء العلماء في معنى القضاء والقدر، موضِّحًا جواز الاحتجاج بهما.

٧- يناقش آراء العلماء في رؤية اللَّه تعالى في الدنيا والآخرة، موضِّحًا أدلة كل رأي.

٨- يستنتج حاجة البشر للرسالات السماوية.

٩- يحدد معنى الوحي في اللغة والاصطلاح، مبينًا أنواعه، ومستدلًّا على إمكانية وقوعه.

١٠- يفرق بين النبي والرسول، موضحًا ما يتعلق بهما من أحكام.

١١- يوضح ما يجب في حق الرسل، وما يجوز، وما يستحيل، موضحًا النصوص التي توهم عدم عصمتهم عليهم السلام.

١٢- يوضح المقصود بخوارق العادات، معددًا إيَّاها، ضاربًا أمثلة لكل نوع.

١٣- يعدد معجزات النبي ﷺ المادية والمعنوية، مفرقا بين المعجزة والكرامة.

١٤- يوضح المقصود بختم الرسالات، وعموم الرسالة، ونسخ الإسلام للشرائع السابقة، مستدلًا على ما يذكر.

١- خلق أفعال العباد

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٤- فَخَالِقٌ لِعَبْدِهِ وَمَا عَمِلْ ....

لما كان التوحيد يقتضي إفراد اللَّه - تعالى - بالخلق ترتَّب عليه أنه - تعالى - خالقٌ للعباد وأعمالهم.

أفعال العباد قسمان:

١- أفعال اضطرارية وهي التي لا دخل للإنسان فيها وتحدث حسب مشيئة اللَّه تعالى وقدرته، وتنفذ في الإنسان طوعًا أو كرهًا سواء شعر الناس بها أم لا، فالعقول ومقدار ما يودع فيها من ذكاء أو غباء وغيرها كالحياة والموت وسعة الرزق وضيقه كل ذلك لا يد للإنسان فيه؛ فالقدر هو الذي يوجد ذلك كله، وليس هذا محل مؤاخذة ولا محاسبة، وبالتالي فليست موضوعًا للثواب والعقاب، والإيمان بهذا النوع من القدر واجب؛ قال تعالى: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١].

٢- أفعال اختيارية: كالسير والكلام وسائر الطاعات والمعاصي، فالإنسان يشعر عند أدائها بيقظة عقله وحرية ميوله، وتلك هي مجال المسئولية والجزاء ثوابًا وعقابًا، وهذه الأفعال الاختيارية محل خلاف بين أهل السنة وغيرهم نعرضه فيما يلي:

١- يرى (الجبرية) أن الإنسان مجبور، ليس له إرادة أو قدرة. فهو كالريشة المعلقة في الهواء، تحركها الرياح كيف تشاء. فليس للَّه شريك في فعله.

٢- ويرى (المعتزلة) أن العبد هو الذي يوجد أفعاله الاختيارية بقدرة

أودعها اللَّه فيه، وعليها يترتب تكليفه، وينتفي الظلم عن اللَّه تعالى.

٣- وقد حاول (أهل السنة) أن يقفوا موقفًا وسطًا بين الفريقين؛ ليفروا من الظلم الذي يلزم الجبرية، ومن شبهة الشرك التي تلزم المعتزلة. فقالوا: إن لأفعال العباد الاختيارية جهتين:

أ- جهةُ خلقها وإيجادها: وهذه لله لا يشاركه فيها أحد.

ب- وجهة كسبها: وهذه للعبد، حتى يصح تكليفه ومجازاته، فلا يكون هناك ظلم ينسب للَّه تعالى.

المقصود بالكسب عند أهل السنة:

إنَّ إيجاد الفعل يمرّ بعدة مراحل:

(١) الإرادة التي ترجح وجوده على عدمه.

(٢) القدرة التي تتعلق به.

(٣) الفعل نفسه.

(٤) المقارنة بين الفعل والقدرة.

فيرى (الأشاعرة) أن الكسب هو: تعلق قدرة العبد الحادثة بالفعل المقدور ومقارنتها له. فهو المرحلة الرابعة. أما المراحل الثلاثة السابقة، فليس للعبد فيها دخل، إنما هي من خلق اللَّه تعالى.

ويرى المعتزلة أن الكسب هو الإرادة الحادثة. أي العزم والتصميم. وهو من فعل العبد. وعليه يترتب التكليف والمجازاة. ولا يقولون بالمقارنة (المرحلة الرابعة) قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وعندنا للعبدِ كسبٌ كُلِّفا ... ولم يكنْ مؤثرًا فلتعرفا

فليس مجبورًا ولا مختارا ... وليس كلًا يفعلُ اختيارا

فإن يُثبنا فبمحض الفضلِ ... وإن يُعذبْ فبمحضِ العدلِ

واستدل أهل السنة على ما ذهبوا إليه بالعقل والنقل.

الدليل العقلي الأول: أن فعل العبد ممكن في نفسه، وكل ممكن فهو مقدور للَّه -تعالى-، ولا شيء مما هو مقدور لله -تعالى- واقع بقدرة العبد.

الدليل الثاني: لو كان العبد موجدًا لأفعاله بالاختيار والاستقلال لوجب أن يَعْلَم تفاصِيلَهَا، لكنه لا يعلم تفاصيل أفعاله، فلا يكون موجدًا لها باختياره واستقلاله.

الدليل النقلي:

قوله - تعالى -: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات (٩٦)]، وقال ﷺ: «إنّ اللَّهَ تعالى صانِعٌ كلَّ صانِعٍ وَصَنْعَتَهُ» [رواه البخاري في خَلْقِ أفعال العِبادِ، والبيهقي في الأَسماءِ والصفات عن حذيفة].

المذاهب في علاقة الأسباب بالمسببات:

١- من اعتقد أن الأسباب العادية كالنار، والسكين، والأكل، والشرب يؤثر في مسبباتها كالحرق، والقطع، والشبع، والري بطبعها وذاتها، فهو كافر بالإجماع.

٢- ومن اعتقد أنها تؤثر بقوة خلقها اللَّه فيها. كما يقول المعتزلة: إن العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية بقدرة أودعها اللَّه فيه، فهو فاسق مبتدع.

٣- ومن اعتقد أن المؤثر هو اللَّه، لكن جعل بين الأسباب ومسبباتها تلازمًا عقليًّا، بحيث لا يصح تخلفها، فهو جاهل، وربما جرَّه ذلك إلى الكفر، فقد ينكر معجزات الأنبياء لكونها على خلاف العادة.

٤- ومن اعتقد أن المؤثر هو اللَّه، وجعل بين الأسباب والمسببات تلازمًا عاديًّا، بحيث يصح تخلفها، فهو المؤمن الناجي إن شاء اللَّه.

٢- التوفيق والخذلان أو الهدى والضلال

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

..... مُوَفِقٌ لمنْ أرادَ أنْ يصِلْ

وخَاذِلٌ لمنْ أَرادَ بُعْدَهُ ....

هذه المسألة متفرعة عن مسألة خلق أفعال العباد؛ ولذا فأهل السنة لما قالوا: إن العبد وأفعالَه مخلوقةٌ للَّه - تعالى - قالوا في تعريف التوفيق هو: خلق قدرة الطاعة في العبد من اللَّه.

وقالوا في تعريف الخذلان: إنه خلق قدرة المعصية في العبد.

أما التوفيق عند المعتزلة فمعناه: إظهار الآيات في خلقه الدالة على وحدانيته، وإبداع العقل، والسمع، والبصر في الإنسان، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب؛ لطفًا منه - تعالى -، وتنبيهًا للعقلاء من غفلتهم، وتقريبًا للطرق إلى معرفته، وبيانًا للأحكام؛ تمييزًا بين الحلال والحرام، وحيث إنه - تعالى - فعل ذلك فقد وفَّق وهدى.

وعند المعتزلة لا يُتَصوَّر من اللَّه خذلان ما دام قد أقام للناس الحجَّة.

أدلة أهل السنة:

قال - تعالى -: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ﴾ [الأنعام: (١٢٥)]، وقال: ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ﴾ [القصص (٥٦)]،

وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة: (١٣)]، وقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [فاطر: (٨)].

وكلّ عاقل إذا تأمَّل الملابسات والألطاف التي هيَّأها اللَّه - تعالى - للمهتدي حتى أوصلته إلى الهداية، من عوامل الوراثة، والغريزة، والتربية، والبيئة، والتعليم والاكتساب، إضافة إلى ما رزقه اللَّه - تعالى - من حبِّ الهداية، وانشراح صدره لها مما لا يَدَ له فيه، ولم يفعله بنفسه، وإنما باشر أسبابها، وعرف أنه ليس أهلًا لأن يُلقيَها اللَّه - تعالى - فيه، إذا تدبَّر ذلك كله عرف حقًّا أن الهدى والتوفيق لا يُنسبان إلا إلى اللَّه وحده، قال - تعالى -: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ [البقرة: (١٢٠)].

٣- الوعد والوعيد

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥- وخاذِلٌ لمنْ أراد بُعْدَهُ وَمُـنْـجِـزٌ لِـمَـنْ أَرَادَ وَعْـدَهُ

الوعد لغة: أن تُمنِّي غيرَك بشيءٍ.

ولفظة الوعد تستخدم في الخير والشر، فتقول: وعدته خيرًا، ووعدته شرًّا، قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [المائدة: (٩)]، وقال: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الحج: (٧٢)].

والوعد شرعًا: كل خبر يتضمَّن إيصال نفعٍ إلى الغير، أو دفع ضرر عنه في المستقبل.

الوعيد لغة وشرعًا:

الوعيد لغة: التخويف والتهديد، ولا يستعمل إلا في الشر، قال - تعالى -: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ﴾ [ق: (٢٨)].

والوعيد شرعًا: كل خبر يتضمن إيصال ضرر إلى الغير، أو تفويت نفع عنه في المستقبل.

واللَّه - تعالى - قد وعد بالثواب من أطاعه، وتوعَّد بالعقاب من عصاه، والجنة هي دار الثواب، والنار هي دار العقاب، فما حكم هذا الوعيد، وذاك الوعد؟ بمعنى: هل يمكن أن يتخلَّف وعده ﷻ وكذا وعيده؟.

حكم الوعد والوعيد

أولًا: حكم الوعد:

اتفقت كلمة العلماء من الأشاعرة والماتريدية على أن وعده - تعالى - للمؤمنين بالجنة دارًا للثواب وعدًا لا يتخلَّف.

واستدلوا على ذلك بنصوص الشرع، وحكم العقل:

أما الأدلة النقلية فمنها قول اللَّه - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [آل عمران: (٩)]، أي: الوعد، وقال: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾ [الروم: (٦)]، وقال: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ [ق: (٢٩)]، ولو تخلَّف الوعد لتبدَّل القول.

والعقل حاكمٌ بذلك؛ لأنه لو تخلَّف ما وعد اللَّه به عباده من الثواب، فإنه يلزم الكذب في خبره - تعالى -، كما يلزم السفه والخُلف في وعده - تعالى -، وكل ذلك باطلٌ؛ لأنه نقص، وهو - سبحانه - مُنَزَّهٌ عن كلِّ نقص.

ثانيًا حكم الوعيد:

اختلف رأي الأشاعرة عن رأي الماتريدية في حكم الوعيد.

فذهبت الأشاعرة إلى أنه يجوز أن يُخلِف اللَّه وعيده في حق من يشاء من عباده، وذلك ليس نقصًا في حقه - تعالى -، بل يُعَدُّ كرمًا يُمتَدَحُ به كما يشير إلى ذلك قول الشاعر:

وإنِّي إذا أوعدته أو وعدته ....

..... لمُخلِف إيعادي ومنجز موعدي

وقالوا: الوعد حق العباد على الله؛ لأنه فضلٌ وعد به المطيعَ، وضمن عطاءه له فهو أولى بالوفاء، أما الوعيد فهو حقه - تعالى - على العباد، وصاحب الحق إن شاء عفا، وإن شاء أخذ، والعفو عند المقدرة أليق بالكريم، فكيف بمن هو مع كرمه البالغ عظيم الرحمة؟.

وليس معنى هذا أن الوعيد بالعقاب لن يتحقق، وإنما المراد أنه مبني على مشيئة اللَّه - تعالى - إن شاء نفَّذ وعيده، وإن شاء عفا.

وذهبت الماتريدية إلى امتناع تخلُّف الوعيد، فلابد من تحققه ولو في شخص واحد، بخلاف مذهب المعتزلة الذين قالوا يجب تنفيذ الوعيد في كل الأفراد.

أدلة الماتريدية:

وحُجَّتُهم في ذلك: أنه يلزم على جواز تخلُّف الوعيد مفاسد، منها:

١ - الكذب في خبره - تعالى -؛ لأنه قال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤]، وقد قام الإجماع على تنزيه خبره - تعالى - عن الكذب.

٢- تبديل القول في حقه - تعالى -، وقد قال - تعالى -: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩].

٣ - تجويز عدم خلود الكافرين في النار، وهو خلاف ما قامت عليه الأدلة القطعية من خلودهم فيها، والتي منها قوله - تعالى -: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [البقرة: ٣٩].

الجواب عن هذه الأدلة:

الجواب عن الدليل الأول: أنه لا يلزم من تَخَلُّف الوعيد كذب؛ لأن

الكريم إذا أخبر بالوعيد فاللائق بكرمه أن يبني إخباره على المشيئة، وإن لم يصرح بها، فإذا قال الكريم لأعذبنَّ زيدًا، مثلًا، فنيَّته إن شئت بخلاف الوعد، فإن اللائق بكرمه أن يبني إخباره على الجزم، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «من وعده اللَّه على عمله ثوابًا فهو منجزٌ له، ومن أوعده على عمله عقابًا فهو بالخيار، إن شاء عذَّبه، وإن شاء غفر له» [رواه البزار في مسنده والبيهقي في البعث والنشور].

والجواب عن الثاني: أن التبديل الممنوع إنما هو تبديل القول في وعيد الكفار، أو من لم يرد اللَّه - تعالى - له عفوًا، فالآية محمولة على ذلك.

والجواب عن الثالث: أنه لا يلزم تجويز عدم خلود الكفار في النار؛ لأن جواز تخلُّف الوعيد مخصوص بمن يجوز العفو عنه، فلا ينافي خلود الكفار في النار؛ لأنه لا يجوز العفو عن الكفر بنص القرآن الكريم، قال - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨]، فهذه الآية مُقَيِّدةٌ لقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ [الزمر: ٥٣].

فالصحيح أن اللَّه - تعالى - يجوز في حقه أن يخلف وعيده.

والأشاعرة والماتريدية متفقون على أن الكافر مخلَّدٌ في النار، وعلى أن بعض المؤمنين يُغفَر لهم، إلا أن الأشاعرة يقولون: إن آيات الوعيد تشمل هذا البعض المغفور له، وعند المغفرة تخلُّف الوعيد فيه.

والماتريدية يقولون: إن الآيات الواردة بعموم الوعيد مستثني منها المؤمن المغفور له، أما غير المغفور له فلابدَّ من إنجاز الوعيد فيه؛ لأن الوعيد لا يتخلَّف.

ثمرة الخلاف:

أنه يصح على مذهب الأشاعرة أن ندعو ونقول: اللهم اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم، ولا يصح ذلك على مذهب الماتريدية؛ لأن من المؤمنين من لا يغفر له ذنبه إلا بعد نفوذ الوعيد فيه.

وينبغي أن يُتَنبَّه إلى أن جواز تخلُّف الوعيد لا يعني وقوعه بالنسبة لكل من توعَّده اللَّه بالعقوبة، حتى لا يكون هناك اتِّكالٌ على هذا، بل الأمر موكول إلى مشيئة اللَّه - تعالى -، وهو - تعالى - لا يُخادَع، فمن تُسوِّل له نفسه أن يتَّكل على العفو والمغفرة فعليه أن يعرف أن اللَّه - تعالى - أعلم بالسرائر، فهو العليم بخلقه.

٤- السعادة والشقاوة

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٦- فَوْزُ السَّعِيدِ عِنْدَهُ في الأَزَلِ كَذا الشَّقيُّ ثُمَّ لَمْ يَنْتَقِلِ

السعادة والشقاوة لغة:

السعادة لغة: التوفيق والإعانة.

والشقاوة لغة: الشدة والعسر والمحنة والضلال.

السعادة والشقاوة شرعًا:

اتفق الأشاعرة والماتريدية على أن السعيد من خُتِم له بالإيمان، حتى ولو كان قبل ذلك كافرًا، وأن الشقي من خُتِم له بالكفر، حتى ولو كان قبل ذلك مؤمنًا.

لكن اختلفوا: بم يحكم عليه في أثناء حياته قبل أن تعرف خَاتِمتُه التي سينتهي إليها؟

فذهب الأشاعرة إلى أن السعادة هي الموت على الإيمان باعتبار تعلُّق علم اللَّه - تعالى - القديم بذلك، والشقاوة: هي الموت على الكفر باعتبار تعلُّق علم اللَّه - تعالى - القديم بذلك، وعليه فالسعيد عندهم هو من علم اللَّه - تعالى - أزلًا موته على الإيمان، والشقي من علم اللَّه - تعالى - أزلًا موته على الكفر.

والإسلام علامةٌ على السعادة، وليس السعادة نفسها، وكذلك الكفر علامةٌ على الشقاء، وليس الشقاء ذاته.

فالأشاعرة ينظرون في السعادة والشقاوة إلى ما هو مقدر في علم اللَّه الأزلي، فمن كتَب له السعادة أزلًا فإنه لن يُختَم له إلا بها، حتى ولو كان قبل ذلك كافرًا، ومن كتب عليه الشقاء فإنه سيُختَم له به حتى ولو كان قبل ذلك مؤمنًا.

فالسعيد لا ينقلب شقيًّا، والشقيُّ لا ينقلب سعيدًا، فمن خُتِم له بالسعادة فهذا معناه أنه كان كُتِبَ له في الأزل أنه سعيد، ومن خُتِم له بالشقاء فهذا معناه: أنه مكتوبٌ له قبل ذلك في الأزل أنه شقيٌّ، فالخاتمة تدل على السابقة.

ولذا قَالَ النَّاظِمُ:

فوز السعيد عنده في الأزل كذا الشقيّ ثم لم ينتقل

واستدل الأشاعرة على مذهبهم بالحديث الذي رواه البخاري ومسلم أن رسول اللَّه ﷺ قال: «إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى يكون ما بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» [متفق عليه].

وبالحديث الذي رواه الطبراني والبيهقي: «السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه».

كما قالوا: لو انقلب الإنسان من السعادة إلى الشقاوة، أو العكس للزم انقلاب علم اللَّه - تعالى - القديم جهلًا، وهو محال في حقه - تعالى -؛ لأنه نقص.

شبهة وجوابها :

قد يقول قائل : إن هذا هروب من العمل ، وتَحَلُّلٌ من المسئولية ، بحجة أن الأمر مفروغٌ منه ، فلا فائدة في اجتهاد المجتهد نحو السعادة إذا كان في علم اللَّه - تعالى - مكتوبًا من الأشقياء ، ولا داعي لعمله واجتهاده إذا كان في علمه - تعالى - من السعداء .

والجواب :

أن اللَّه - تعالى - علم في الأزل كل ما سيحدث في الوجود ، بما في ذلك ما سيؤول إليه أمر كل إنسان منَّا ، ولا يُعقَل الكمال الإلهي إلا على هذا الوجه ، ومتى كان العلم السابق بما سيحدث مسئولًا عما يحدث؟ فلو أخبر أحدُ المعلمين وَلِيَّ أمرِ طالبٍ في أثناء عامه الدراسي بالنتيجة المتدنِّية المتوقَّعة لابنه في نهاية العام من واقع معرفته بالطالب ، وحصل ما كان ، فهل من حق وليِّ الأمر أن يجعل عِلمَ الأستاذِ وخَبَرَه بهذه النتيجة مسئولًا عن نتيجة الطالب؟!

ولو فحص مهندسٌ أحدَ المباني ، وكتب تقريرًا يفيد أن المبنى آيلٌ للسقوط ، وعلى سكانه أن يتركوه فورًا ، وحدث ما توقَّعه المهندس فهل لصاحب المبنى أن يُحَمِّلَ المهندسَ مسئوليةَ ما أخبر وتوقَّع؟ ، كلّا ، ولله المثل الأعلى .

إن علم اللَّه - تعالى - الأزلي بما سيقع كاشفٌ لما سيحدث ، وليس مؤثرًا فيه ، ومُثبِتٌ لكمال اللَّه - تعالى - الذي لا يُتَصَوَّر أن يكون إلا على

هذا الوضع، ويبقى الإنسان الذي عمل كل شيء بمحض اختياره هو المسئول عما كسبت يداه، إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرّ.

السعادة والشقاوة عند الماتريدية:

ذهبت الماتريدية إلى أن السعادة هي الإيمان في الحال، والشقاوة هي الكفر في الحال، فالسعيد هو المؤمن في الحال، وإذا مات على الكفر فقد انقلب شقيًّا بعد أن كان سعيدًا، والشقيُّ هو الكافر في الحال، وإذا مات على الإيمان فقد انقلب سعيدًا بعدما كان شقيًّا.

ولا يخفى أن الماتريدية ينظرون إلى حالة الإنسان التي هو عليها في الدنيا، وذلك بخلاف نظرة الأشاعرة، فإنها - كما سبق - إلى المآل والخاتمة.

المترتِّب على الخلاف:

يترتَّب على هذا الخلاف أنه يصح أن يقال على مذهب الأشاعرة: أنا مؤمن إن شاء اللَّه، بناءً على أن الحكم بالإيمان مرتبط بالخاتمة، وهي مجهولة، ولا يصح ذلك على رأي الماتريدية، بناءً على أن المؤمن في حالته الراهنة مؤمن، فليس بحاجة إلى أن يقول: إن شاء الله، فلو قال ذلك فهو كَشَابٍّ يقول: أنا شابٌّ إن شاء الله، وكطويلٍ يقول: أنا طويلٌ إن شاء الله، كما يصحّ أن يقال على مذهب الأشاعرة: أنا سعيدٌ إن شاء اللَّه، ولا يصحّ ذلك على مذهب الماتريدية.

٥- الصلاح والأصلح

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٧- وقولُهم إنَّ الصلاحَ واجبُ عليه زورٌ ما عليه واجبُ

٣٨- ألم يَرَوا إيلامَه الأطفالا وشِبْهَهَا فحاذِر المِحَالا

قال المعتزلة: إذا كان هناك أمران: أحدهما صلاح والآخر فساد. وجب على اللَّه أن يفعل الصلاح منهما للعبد دون الفساد، وإذا كان هناك أمران أحدهما صلاح والآخر أصلح منه وجب على اللَّه فعل الأصلح؛ لأن فعل الصلاح والأصلح هو الذي يتفق مع وصف اللَّه بالحكمة والعدل، وبناء على هذا الرأي يرى المعتزلة أن اللَّه لا يفعل ما فيه إضرار بمصالح الناس لأن الإضرار قبيح واللَّه لا يفعل القبيح، ولأن الإضرار بهم يتنافى مع عدل اللَّه وحكمته.

وقال معتزلة بغداد: الوجوب يشمل الدين والدنيا.

وقال معتزلة البصرة: الوجوب يشمل الدين فقط.

وهذه المسألة كانت سببًا لافتراق الشيخ أبي الحسن الأشعري من شيخه أبي هاشم الجبائي. فإن أبا الحسن سأل الجبائي في درسه وقال: ما تقول في ثلاثة إخوة - أي مثلًا - مات أحدهم كبيرًا مطيعًا، والآخر كبيرًا عاصيًا، والثالث صغيرًا؟

فقال الجبائي: الأول يثاب بالجنة، والثاني يعاقب بالنار، والثالث لا يثاب ولا يعاقب.

فقال له الأشعري: فإن قال الثالث: يا ربِّ، لِمَ أمتني صغيرًا، وما أبقيتني فأطيعك، فأدخل الجنة. ماذا يقول الرب؟

فقال الجبائي: يقول الربُّ: إني أعلم أنك لو كبرت عصيتَ، فتدخل النار، فكان الأصلح لك أن تموت صغيرًا.

فقال الأشعري: فإن قال الثاني: يا ربِّ. لِمَ لَمْ تُمتني صغيرًا، فلا أدخل النار. ماذا يقول الربُّ؟

فبُهتَ الجبائي: فترك الأشعري مذهبه، واشتغل هو وأتباعه بإبطال ما ذهب إليه المعتزلة، وإثبات ما وردت به السُّنَّة، ومضى عليه الجماعة، فلذلك سُمُّوا بأهل السنة والجماعة.

ردُّ أهل السنة:

قالوا: لو وجب عليه الصلاح والأصلح لعباده، لما خلق الكافر الفقير المعذَّب في الدنيا بالفقر، وفي الآخرة بالعذاب الأليم المخلد.

وقالوا لو وجب عليه فِعلٌ أو ترك، لما كان مختارًا؛ لأن المختار هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك.

تعليق:

وقد وجه إلى رأي المعتزلة كثير من الاعتراضات وهي في جملتها وتفصيلاتها قائمة على أساس أن في إيجاب الصلاح والأصلح على اللَّه تقييد لإرادة اللَّه تعالى وتحديد للصلاح والأصلح من وجه نظر إنسانية، ونظرة الإنسان محدودة نسبية.

كما يوجه إليهم ما نراه في العالم أحيانًا من زلازل وأوبئة وبراكين

تهلك الحرث والنسل، كما يعترض عليهم أيضًا بما يقع لكثير من الناس من أمور لا صلاح لهم فيها، فقد أعطى أقوامًا الصحة فكان سببًا لوقوع المعاصي منهم، وأصاب أقوامًا بالأمراض فسخطوا وكانوا في صحتهم شاكرين وهكذا.

وقد حاول المعتزلة الرد على هذه الاعتراضات ولم يستطيعوا أن يقدموا إجابة شافية، وكان ذلك سببًا في انشقاق أبي الحسن الأشعري عن المعتزلة كما تقدم.

٦- القضاء والقدر

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٩- وواجبٌ إيمانُنا بالقَدَرِ وبالقَضَا كما أَتَى فِي الخَبَرِ

القضاء والقدر من الأمور التي يجب الإيمان بها شرعًا، بمعنى أن نعتقد أن كل شيء واقع بقضاء اللَّه وقدره، لأن الإيمان بهما عبارة عن التصديق بعلم اللَّه وإرادته وقدرته، فعلم اللَّه أحاط بكل شيء وحسب علمه كتب كل شيء.

ودليل وجوب الإيمان بالقضاء والقدر: قوله ﷺ حينما سأله جبريل عليه السلام: ما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدرة خيره وشره. [متفق عليه].

وما روي عن عليٍّ كرم اللَّه وجهه أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا يؤمن عبد حتى يؤمن بأربعة: يشهد أن لا إله إلا اللَّه، وأني رسول اللَّه بعثني بالحق، ويؤمن بالبعث بعد الموت، ويؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره» [أخرجه الترمذي وصححه الحاكم].

ويقول اللَّه في الحديث القدسي: «من لم يرض بقضائي ويصبر على بلوائي فليطلب ربًّا سواي» [أخرجه الطبراني في المعجم الكبير والبيهقي في الشُعب].

فجعل الإيمان والرضا بالقضاء والقدر خيره وشره قرينًا للإيمان بالله وملائكته.. الخ، فمن كفر بشيء من هذا رُدَّ عليه إيمانه بالباقي، لأن الإيمان وحدة لا تتجزأ.

تعريف القضاء والقدر:

ورد لفظ القدر في اللغة على معان: القضاء والحكم، ومبلغ الشيء،

والطاقة، والتضييق.

فيدور معناه في اللغة حول بيان كمية الشيء ومقداره.

القضاء: الحكم والصنع، والختم، والبيان، وقضى: مات، وقضى عليه: قتله، وقضى وطره: أتمه وبلغه، والتقدير، والإخبار، والأمر، والإزالة.

وترجع معاني القضاء في اللغة إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه.

وقد انقسم أهل السنة في تعريف القضاء والقدر إلى قسمين:

أ- الأشاعرة: يقولون إن القضاء هو إرادة اللَّه أزلًا المتعلقة بجميع الأشياء خيرها وشرها على ما هي عليه فيما لا يزال - أي: الواقع الحاضر- ولا فرق في ذلك بين أفعال العباد وغيرها. فهو من صفات الذات.

أما القدر: فهو إنجاز قضاء اللَّه وإخراجه إلى حيز الوجود، أي: إيجاد الأشياء على قدر مخصوص ووجه معين، فهو تعلق القدرة الحادثة، فهو من صفات الفعل فالقضاء عندهم قديم، والقدر حادث.

ب- الماتريدية:

يعرفون القضاءبأنه: إيجاد اللَّه الأشياء مع زيادة الإحكام والإتقان فهو صفة فعل، فالقضاء راجع إلى قدرة الله، والقضاء عندهم حادث والقدر قديم.

ويعرفون القدر بأنه: تحديد اللَّه أزلًا كل مخلوق بحدِّه الذي يوجد عليه من حسن وقبح ونفع وخير، فهو راجع إلى علم اللَّه.

والخلاصة: أن القضاء والقدر لكل منهما معنى مستقل، فالقدر معناه: علم اللَّه تعالى ما تكون عليه المخلوقات في المستقبل، فهو راجع لصفة

العلم، والقضاء معناه: إيجاد اللَّه تعالى الأشياء حسب علمه وإرادته فهو راجع إلى صفة القدرة، وبعض العلماء عرّف كل منهما بتعريف الآخر، ولا ضرر فمرجع القضاء والقدر إذن إلى العلم والإرادة والقدرة.

آراء الفرق في القضاء والقدر:

(أ) القدرية الأولى: هم أصحاب معبد الجهني البصري أول من أثار الكلام في هذا الموضوع، وزعم أن علم اللَّه لم يسبق وجود الأشياء وقال هذه المقالة الشنيعة: إن الأمر أُنُفٌ، أي: يَسْتَأنِفُ اللهَ عِلْمَ الأشياء عند حدوثها، وهو قول باطل، لأنه ينسب إلى اللَّه سبحانه الجهل بالأشياء قبل حدوثها، وأن أفعالَه ليست عن علم ولا تدبير سابق؛ تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا.

وهؤلاء كفار بلا خلاف، يدل عليه كلام ابن عمر رضي الله عنهما حين سأله يحيى ابن يعمر فقال: يا أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا أُناس يقرءون القرآن ويتفقرون العلم، وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أُنُفٌ. فقال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد اللَّه بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه ما قبل اللَّه منه حتى يؤمن بالقدر... إلخ) [رواه الخمسة إلا البخاري].

وقد انقرض أشياع هذا المذهب ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه.

(٢) المعتزلة: وقد نشأت بعدهم فرقة أخرى اشتهروا باسم القدرية الثانية ولكنهم أقل غلوًا من سلفهم وهؤلاء هم المعتزلة الذين اعترفوا بالعلم وقالوا: إنه سبحانه قدر الأشياء كلها أزلًا، أي أحاط علمًا بما سيقع منها

وما لا يقع، سواء منها ما كان من أفعاله سبحانه أو من أفعال العباد خيرها وشرها، إلا أن أفعال الإنسان الاختيارية مخلوقة للعبد بقدرة أودعها اللَّه فيه وواقعة بإرادته واختياره، وإلا لما كان هناك معنى للتكليف والثواب والعقاب، فالعبد عندهم هو الفاعل للخير والشر والطاعة والمعصية، وهو المجازى على فعله واللَّه أقدره على ذلك كله.

ويقولون: إن هذا لا يتعارض مع الاعتقاد بأن اللَّه خالق كل شيء ما دام العبد وقدرته مخلوقين للَّه عز وجل.

٣- ويقابل هذا المذهب الجبرية القائلين أن اللَّه تعالى كما قدر أعمال العباد في علمه أرادها بمشيئته وأنفذها بقدرته تعالى وحده، واشتهر عنهم أن قدرة العباد وإرادتهم معطلة أو مسلوبة، والعبد مجبور وليس له من الأمر شيء.

وقد اتفق جميع المتكلمين على وجوب الإيمان بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، والرضا بالقضاء، ودليل الوجوب سمعي وهو ما مر من نصوص، وكذلك عقلي لأن القضاء والقدر يرجعان لصفات اللَّه التي ثبتت بالدليل العقلي، ولكن كل فريق فَسَّرَ الرضا والإيمان بما يتناسب مع مذهبه ورأيه.

فالجبرية يقولون يجب الإيمان بأن اللَّه سبحانه أراد جميع الأشياء والأفعال، وأخرجها إلى حيز الوجود، وليس لغيره فعل ولا تصرف، وإلا لكان شريكًا له؛ وعلينا أن نرضى بهذه التصرفات من غير تفكير فيها.

وأهل السنة بقسميهم يقولون: يجب الإيمان بأن اللَّه علم وأراد جميع الموجودات وقضى بها، ثم تعلقت قدرته سبحانه بها فأوجدتها على ذلك

القدر المحكم، وليس للإنسان فيها إلا الكسب الذي به يثاب وعليه يعاقب.

واعلم أن الإيمان بالقضاء والقدر يستلزم الرضا بهما، وهناك فرق بين القضاء والقدر وبين المقضي والمُقَدَّر، فإذا حكم القاضي على الجاني بالسجن فحكمه هو القضاء، وتنفيذ الحكم بإدخاله السجن هو المقضي، فالقضاء والقدر من اللَّه ويجب الرضا بهما دون المقضي والمقدر ففيهما ما يجب الرضا به، كالإيمان والطاعة، وما لا يجب الإيمان به، كالكفر والمعاصي.

هل يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر؟

لا يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر قبل الوقوع توصلًا إليه، بأن قال شخص قدر اللَّه عليّ الزنا مثلًا، وغرضه بذلك التوصل إلى الوقوع في الزنا، أو بعد الوقوع تخلصًا من جزائه، بأن وقع في الزنا مثلاً وقال قدر اللَّه عليّ ذلك، وغرضه به التخلص من الحد.

وأما الاحتجاج به بعد الوقوع لدفع اللوم فقط فلا بأس به، ففي الحديث «أن روح آدم التقت مع روح موسى عليهما السلام، فقال موسى لآدم: أنت أبو البشر الذي كنت سببًا لإخراج أولادك من الجنة بأكلك من الشجرة، فقال آدم ياموسى: فأنت الذي اصطفاك اللَّه بكلامه، وخط لك التوراة بيده تلومني على أمر قد قدره اللَّه علي قبل أن يخلقني بأربعين ألف سنة، قال النبي ﷺ: فحاج آدم موسى» [متفق عليه].

ولذلك لم يقبل اللَّه الاحتجاج من الكافرين بمشيئته وقضائه ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن

تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠].

ولنا أن نقول: إن الكافر يستطيع أن يؤمن، وإن العاصي يستطيع أن يطيع ويستجيب لأمر اللَّه، قال تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلنُّورِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨].

ولو لم يكن مستطيعًا؛ لكان التكليف بما لا يطاق، والله سبحانه يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

٧- رؤية اللَّه تعالى

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٠- ومنه أن يُنظرَ بالأبصارِ لكن بلا كيفٍ ولا انحصارِ

٤١- للمؤمنين إذ بجائزٍ تعلَّقْتْ هذا وللمختارِ دنيا ثبتتْ

المقصود بالرؤية: هو انكشاف المرئي انكشافًا تامًا، والآلة التي تقع بها حاسة البصر التي أودعها اللَّه في الكائنات الحية.

الكلام في رؤية العباد ربهم ينتظم ثلاثة أمور:

الأول: هل هي مما يُجَوِّزُهُ العقل.

الثاني: هل في السمع ما يدل على جوازها.

الثالث: هل السمع يجوِّز وقوعها في الدنيا، أو هل ما ورد فيه إن دل على الجواز خاص بالآخرة؟

أما عن الأول من هذه الأمور: فقد ذهب المعتزلة إلى أن العقل لا يجوز رؤية العباد ربهم، بل العقل يحكم بامتناع هذه الرؤية.

وأجمع الأئمة من أهل السنة على أن رؤية العباد ربهم مما يجوزه العقل.

وأما عن الأمر الثاني: فقد استدل المعتزلة على رأيهم هذا بأدلة عقلية ونقلية.

أما دليلهم العقلي فمفاده:

أن الرؤية تحتاج إلى مسافة وجهة ومقابلة بين الرائي والمرئي ويلزم من ذلك أن يكون المرئي جوهرًا أو عرضًا، وأنه في جهة، وأنه يشغل حيزًا من

الفراغ. . . إلخ وهذا كله مستحيل بالنسبة لله الذي ليس كمثله شيء، فاستحال ما أدى إليه وهو الرؤية.

الدليل النقلي: يقول اللَّه تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإدراك البصر إذا كان هو الرؤية فقد نفاه اللَّه عنه؛ لأنه نقص في حقه. وإذا كان لازم الرؤية فنفي اللازم نفي للملزوم، فنفي الإدراك نفي للرؤية كذلك، وقد نفى اللَّه رؤية الأبصار له لأنها نقص، فإثباتها يكون مستحيلًا عليه، ويستدلون كذلك بقول السيدة عائشة رضي الله عنها: من قال إن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على اللَّه الفرية. [أخرجه مسلم] ولو لم تكن الرؤية مستحيلة بالنسبة إلى اللَّه لما جعلتها فرية عظيمة.

أما الآيات والأحاديث التي يدل ظاهرها على جواز الرؤية فيجب صرفها عن هذا الظاهر وتأويلها بما لا يتعارض مع الدليل العقلي والنقلي، وذلك بتقدير مضاف، وهو الرحمة، أو النعمة في مثل قول اللَّه ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] أي: إلى نعمة أو رحمة ربها، وكذلك ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] أي: عن نعمة أو رحمة ربهم.

أما أهل السنة فقد استدلوا على جواز رؤية اللَّه تبارك وتعالى بالعقل والنقل.

ودليلهم العقلي: أن اللَّه موجود، وكل موجود يجوز أن يُرى، فاللَّه يجوز أن يُرى.

ودليلهم النقلي: فيرون أن في السمع كثيرًا من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة التي تدل صراحة على جواز رؤية المؤمنين ربهم، منها:

١- يقول سبحانه في حق المؤمنين يوم القيادة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾

إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وهذا نص في تكريم المؤمنين يوم القيامة بالنظر إلى ربهم، وحمل النظر على الانتظار و(إلى) على أنها اسم مفردة «آلاء» بمعنى النعم والمعنى ينتظرون آلاء ربهم - كما يقول الجبائي - بعيد عن أسلوب القرآن البليغ.

وهذه الآية تفسر قول الله: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣] أي: ينظرون وجه ربهم، كما تفسر قوله سبحانه ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] فالزيادة هي الرؤية كما قال ذلك جمهور المفسرين.

وقد أثبتت السنة الرؤية في الآخرة بما لا يقبل الشك، كقوله ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» [متفق عليه] أي: الرؤية ستكون واضحة كرؤية القمر ليلة البدر.

ولا داعي لتأويل هذه النصوص الصريحة، وصرفها عن ظاهرها بتقدير مضاف أو ما شابه ذلك؛ لأن حمل الأسلوب على الحقيقة أولى من حمله على المجاز ما دامت الحقيقة ممكنة.

٢- يقول اللَّه حكاية عن كليمه موسى ﷺ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. . فقد سأل موسى ﷺ ربه الرؤية، ولو كانت الرؤية مستحيلة لما سألها ﷺ، فإنه رسول يعلم الواجب والجائز والمستحيل في حق الله، وسؤاله المستحيل لا يكون إلا عن غفلة أو جهل، وكلاهما مستحيل على الأنبياء، ولا يجوز أن نقول إنما سألها ليبين لقومه أنها مستحيلة - كما يقول المعتزلة - فإنه يكفي أن يخبر قومه باستحالتها، ثم إنه عند السؤال لم يكن معه أحد من قومه ليشهد هذا، فقد كان ﷺ يسأل لنفسه؛ لأنه يريد أن ينال منزلة

المشاهدة بعد أن نال منزلة المكالمة، والمشاهدة أعلى منازل الإدراك.

ونستطيع أن نأخذ من الآية دليلًا آخر على جواز الرؤية؛ فإن اللَّه سبحانه علق الرؤية على أمر جائز وهو استقرار الجبل، وكأن اللَّه يقول لموسى: إنك لن تقوى على المشاهدة ولن تتحمل هذا التجلي، وسأجري أمامك تجربة على الجبل وهو أقوى منك وأكثر تحملًا، فإن تحمل الرؤية واستقر أمام التجلي الأعظم، كان من الممكن أن تُجابَ إلى طلبك، وأن تَنال هذه الأمنية، وقد أُجْرِيت التجربة فعلًا، وتجلى اللَّه تعالى للجبل فاهتز ولم يقدر على مشاهدة الجلال والعظمة وأصبح دكًّا، وخرَّ موسى عليه السلام - من هول ما أصاب الجبل- صعقًا، فما كان يصنع موسى عليه السلام لو أن التجلي كان له؟

ولا معنى لقول المعتزلة هنا أن الرؤية علقت على أمر مستحيل وهو استقرار الجبل حال تحركه، فمن أين لنا هذا القيد وليس هناك ما يدعو ولا ما يشير إليه.

الرد على المعتزلة:

ما تمسك به المعتزلة في قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فهو حجة لنا لا علينا.

لأن الإدراك معناه الإحاطة الشاملة ومعرفة الدقائق، لا مطلق الرؤية، ونحن لا نقول به، لأن الإدراك بمعنى الإحاطة مستحيل بالنسبة إليه سبحانه، وهو المنفي في الآية.

وأما دليلهم العقلي وهو أن الرؤية تحتاج إلى مسافة وجهة.. إلخ، فقد حملهم على ذلك قياسهم الغائبَ على الشاهد، فهذه كلها شروط عادية

أودعها اللَّه في الكائنات، وجعل رؤية الأحياء مشروطة بها.

وكان من الممكن أن يودع في الكائنات شروطًا أخرى، وأن يجعل الرؤية بغير شروط أصلًا، فكل ذلك مقدور له سبحانه.

فرؤية اللَّه إذن لا تخضع لهذه القوانين الطبيعية، من الحيز والمكان والجهة، بل يمكن أن تكون بغير كيف ولا انحصار؛ بأن يخلق اللَّه قوة في الرائي يرى ذاتَه سبحانه من غير حدود ولا انحصار.

هل الخلاف لفظي أو حقيقي؟

والحق أن رأي المعتزلة هنا ضعيف، وأن أدلتهم منقوضة، ولو نظروا إلى الموضوع من نفس الزاوية التي نظر إليه منها أهل السنة لوافقوهم على الجواز، وذلك بأن لا يُحَكِّمُوا القوانينَ العادية التي تَجري في هذه الدنيا، فلا يَقِيسوا الغائب على الشاهد، وهذا يرجح أن الخلاف لفظي، وقيل إن الخلاف حقيقي؛ لأنه منصب على جواز الرؤية بالإبصار وعدم الجواز.

وأما عن الأمرالثالث فنقول:

لم تثبت وقوع الرؤية في الدنيا لأحد من الأنبياء والمرسلين السابقين على نبينا ﷺ.

أما ثبوتها لنبينا ﷺ أثناء المعراج فقد اختلف فيه الصحابة رضوان اللَّه عليهم، فمنهم من أثبته كابن عباس الذي روى عنه أنه ﷺ رأى ربه بعينه، وفي رواية أخرى أنه رآه بقلبه، والأولى أشهر، ويقول رضي الله عنه: إن اللَّه اختص موسى بالكلام، وإبراهيم بالخلة، ومحمدًا بالرؤية، وحُجَّةُ ابن عباس رضى اللَّه عنهما في ذلك قول اللَّه ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم: ١١]، وإعادة

الضمائر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾ [النجم: ٨]. . إليه سبحانه، كما يفسر ذلك حديث أنس الذي أخرجه البخاري وفيه يقول: ثم دنا رب العزة فتدلى، حتى كان قاب قوسين أو أدنى فأوحى إليه فيما أوحى خمسين صلاة.

أما عائشة رضي الله عنها فكانت ترى أنه ﷺ لم يَرَ ربه في الدنيا. وكانت تقول: من زعم أن محمدًا رأى ربه فقد أعظم على اللَّه الفرية، وكانت تستدل على رأيها بقوله سبحانه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وتصرف قوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم: ١١] إلى رؤية جبريل عليه السلام.

وقد قال العلماء بشأن ما ذكرته عائشة رضي الله عنها:

١- إن المعراج حدث والرسول في مكة وعائشة كانت صغيرة. وقال معمر بن راشد: «ما عاسشة عندنا بأعلم من ابن عباس». ولما سئل أحمد بن حنبل: بأي شيء تدفع قول عائشة؟ قال: بقول النبي ﷺ: «رأيت ربي» وقول النبي أكبر من قولها.

٢- عائشة تنفي، وابن عباس يُثبت، والمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ على النافي. وقد صحت الروايات عن ابن عباس بإثباتها.

٣- عائشة لم تَنْفِ الرؤية بحديث سمعته من الرسول، ولو كان عندها حديث لذكرته.

٤- اعتمدت على قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ ونفي الإدراك لا يدل على نفي الرؤية، فقد تحدث دون إحاطة.

٥- استدلت بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ﴾ لكن يجوز أن تحدث الرؤية من غير كلام.

وقد تابع ابنَ عباس رضي الله عنهما في رأيه كثيرٌ من الصحابة، كما تابع عائشةَ

رضى اللَّه عنها آخرون، وتوقف سعيد بن جبير ومن تابعه عن القطع بأحد الرأيين فقال: لا أقول رآه أو لم يره؛ لأنه خشي أن يقطع في أمر غيبي لم يرد فيه نص صريح، وهذا هو الحق كما يقول القاضي عياض: إن رؤيته تعالى في الدنيا جائزة عقلًا، وليس في العقل ما يحيلها. . وليس في الآيات نص في المنع، وأما وقوعها لنبينا ﷺ، والقول بأنه رآه بعينه فليس فيه دليل قاطع ولا نص.

وقوع الرؤية في الآخرة:

أما تحقق الرؤية في الآخرة وثبوتها للمؤمن في الجنة، فقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك، فقد قال سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، وقال: ﴿عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣] وجاءت السنة لتبين القرآن الكريم، فقد أخرج مسلم عن صهيب عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال اللَّه تبارك وتعالى تريدون شيئًا أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ»، وفي رواية ثم تلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وقال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر» [متفق عليه]، وهذا صريح في وقوع الرؤية في الجنة.

رؤية اللَّه منامًا:

لم تقع رؤية اللَّه في الدنيا حالة اليقظة إلا لنبينا محمدٍ ﷺ، فمن ادعاها فهو ضال بإجماع العلماء، حتى وصل بعضهم إلى تكفيره.

أما رؤيته تعالى منامًا فهذا لا نزاع فيه، إذ هي انكشاف ومشاهدة بالقلب لا بالعين، وقد وقعت الرؤية بهذه الصورة لكثير من الصالحين، ولكنهم لم يستطيعوا التعبير عما شاهدوه، وإنما وقع في قلوبهم أنهم رأوا اللَّه.

والحاصل: أن رؤية اللَّه تعالى ممكنة عقلًا وواقعة شرعًا، وأن المؤمنين سيرون ربهم يوم القيامة، وأن رؤيته تعالى في الدنيا لم تقع إلا لنبينا محمد ﷺ، وأن رؤيته تعالى منامًا أمر جائز وواقع.

المناقشة

س١ : ما معنى المماثلة للحوادث؟ وهل تجوز في حق اللَّه تعالى؟

س٢ : للعباد أفعال خلقها اللَّه تعالى، فهل اكتسبها العبد أم أجبر عليها؟

س٣ : عرف الوعد والوعيد لغةً وشرعًا، وبين حكمهما.

س٤ : اللهم اغفر لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم. هل يصح الدعاء السابق على مذهب الماتريدية والأشاعرة؟

س٥ : قال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ...﴾ علام استدل أهل السنة بالآية السابقة؟

س٦ : ذهب الماتريدية إلى وجوب تحقق الوعيد، ورتبوا على تخلفه عددًا من المفاسد اذكرها، ثم ردّ عليها.

س٧ : إذا كان اللَّه قد قدر كل شيء في الأزل فلماذا العمل؟ هذه شبهة يرددها بعض الكسالى، فكيف ترد عليهم؟

س٨ : أنا مؤمن إن شاء الله. هل يصح الاستثناء في الإيمان على مذهب الأشاعرة؟

س٩ : قال الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

واجب إيماننا بالقدر ....

إلام يشير البيت السابق؟ وما معنى القضاء والقدر؟ وهل يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر؟

س١٠ : قال تعالى عن موسى عليه السلام : ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ . اشتملت الآية على دليلين لجواز رؤية اللَّه تعالى وضحهما .

س١١ : تمسك المعتزلة بقوله تعالى : ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ . في نفي رؤية اللَّه تعالى ، فكيف توجه فهمهم للآية؟

س١٢ : اكتب المصطلح العقدي للمعاني التالية :

١- كل خير يتضمن إيصال نفع إلى الغير أو وقع ضرر عنه في المستقبل .

٢- إرادة اللَّه أزلًا المتعلقة بجميع الأشياء خيرها وشرها على ما هي عليه فيما لا يزال .

٣- إنجاز قضاء اللَّه وإخراجه إلى حيز الوجود .

٤- انكشاف المرئي انكشافًا تامًّا .

س١٣ : ضع علامة (√) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ فيما يلي :

أ- استدل المعتزلة على جواز رؤية اللَّه بأن اللَّه موجود وكل موجود يجوز أن يرى .

ب- يرى أهل السنة أن رؤية اللَّه مستحيلة في الدنيا والآخرة .

جـ- الإسلام علامة السعادة وليست السعادة نفسها .

د- يرى الماتريدية أنه يجوز أن يخلف اللَّه وعده في حق من يشاء من عباده .

هـ - يرى الأشاعرة أن القضاء هو إرادة اللَّه أزلًا المتعلقة بجميع الأشياء خيرها وشرها .

٨- النبوات

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٣- وَمِنْهُ إِرْسَالُ جَمِيعِ الرُّسْلِ بلا وجُوبٍ بَلْ بِمَحْضِ الْفَضْلِ

٤٤- لَكِنْ بِذَا إِيمَانُنَا قَدْ وَجَبَا فَدَعْ هَوى قَومٍ بِهِم قَدْ لَعِبَا

حاجة البشر إلى الرسالة:

اقتضت حكمة اللَّه على أن يكون من مخلوقاته الإنسان الذي يجمع بين العقل والشهوة، كما اقتضت حكمته أن يُكَلَّفَ الإنسان بعبادته، وبعمارة الكون، وأن يَعِدَ الخيِّرَ الصالح بالثواب، ويتوعَّد المسيء الطَّالح بالعقاب، وعَقْلُ الإنسان لا يستطيع وحده أن يدرك الخير من الشر، ولا أن يعرف ما وراء هذا الكون من أمور الغيب، ولا سبيل إلى ذلك إلا بواسطة الرسل الذين يبلِّغون عن اللَّه، ويبينون الخير من الشر، والحسن من القبيح فيما يتعلق بأمري الدنيا والآخرة؛ حتى تنقطع حجتهم يوم القيامة.

قال سبحانه: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ [طه: ١٣٤].

ولا يستطيع الإنسانُ أن يعيش وحده، ولا أن يصنعَ كلَّ ما يحتاجه في معاشه، بل لابد أن يحيا مع بني جنسه، وهذا يحتاج إلى قواعد تضبط المعاملات، وإلا لطغى القويُّ على الضعيف، ولا يمكنُ الاحتكامُ إلى

العقل البشريّ؛ لأن العقولَ قاصرةٌ وعاجزة، فإن ما يستقبحه جماعة قد تستحسنه جماعة أخرى؛ ولذا كانت الحاجة ماسة إلى الأنبياء والمرسلين، ليبيِّنوا للناس ما يحتاجونه فيما بينهم.

الوحي وأنواعه:

أولًا: الوحي لغةً واصطلاحًا:

الوحي لغة: الإعلام في خفاء، ويطلق على معان كثيرة، كالإشارة، والكتابة، والرسالة والإلهام، والكلام الخفي، والأمر، والتسخير، والرؤيا الصادقة، والصوت يكون في الناس وغيرهم، كما يطلق على كل ما ألقيته إلى غيرك؛ ليعلمه، وهذا الإعلام قد يكون بالإيماء، وهو الإشارة ببعض الجوارح أو بغيرها، ثم غلب استعمال الوحي فيما يلقى إلى الأنبياء من عند الله تعالى، وقد ورد الوحي في القرآن الكريم في شأن غير الأنبياء مسندًا إما إلى الخالق ﷻ، وإما إلى المخلوق، فالأول ورد بمعنى الإلهام الذي يقع في النفس، أو الإلقاء في القلب، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾﴾ [سورة القصص الآية: ٧]

وأما الثاني المسند إلى المخلوق فجاء بمعنى الإشارة والإيمان، كقوله حكاية عن زكريا عليه السلام ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾﴾ [سورة مريم الآية ١١].

المعنى الشرعي للوحي: هو إعلام الله تعالى لنبيٍّ من أنبيائه، أو لرسولٍ من رسلِه بحكمٍ شرعيٍ.

ثانيًا: أنواع الوحي:

يبين القرآن الكريم أنواع الوحي الإلهي في قوله تعالى ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [سورة الشورى الآية: ٥١] وتدل الآية على أن تكليم الله للبشر يتم بطرق ثلاثة:

١- التكليم وحيًا وهو نوعان: الأول النفث في الرّوع (أي الإلقاء في القلب) ويكون يقظة، والثاني الرؤيا في المنام، ولا تكون رؤيا الأنبياء إلا صادقة.

كما رأى إبراهيم عليه السلام أنه يذبح ولده إسماعيل عليه السلام: قال تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، ومن النفث في الرُّوع قوله ﷺ: «إنَّ روح القدس نفث في رُوعي أنّ نفسًا لن تموت حتى تستكمل رزقها وأجلها» [أخرجه البزار في مسنده وصححه ابن حبان والحاكم].

٢- التكليم من وراء حجاب من غير رؤية من الموحى إليه؛ وهو أن يكلم اللَّه نبيه مباشرة بلا واسطة مبلِّغ فيسمع النبي كلامه كما كلم الله موسى عليه السلام قال سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [سورة النساء الآية: ١٦٤].

٣- التكليم بواسطة رسولٍ من الملائكة: جبريل عليه السلام، أو غيره. كما روي في الصحيحين: «أنّ ملكًا غير جبريل نزل بسورة الفاتحة وخواتيم سورة البقرة» [أخرجه مسلم] فيوحي ذلك الرسول إلى المُرْسَل إليه بإذن الله ما يشاء، وهذا النوع هو الغالب في الوحي إلى الأنبياء.

الوحي ممكن الوقوع:

الوحي ظاهرة متماثلة عند جميع الأنبياء والمرسلين؛ لأنَّ مصدرها

واحد، وهو رب العالمين، وغايتها واحدة، وهي عبادة الله واجتناب الطاغوت، قال تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣﴾ [النساء: ١٦٣].

والوحي بمعناه الشرعي أمرٌ ممكنُ الوقوعِ لا استحالةَ فيه؛ لأنَّ اشتراك الناس في البشرية لا يمنع أن يختصَّ الله واحدًا منهم بما يشاء من العلم والحكمة والإيمان، بأيّ أسلوب وحيًا كان أو إلهامًا، وليس في هذا ما يثير الدهشة أو يدعو إلى العجب.

لكنَّ المشركين ـ ومن على شاكلتهم في هذا الزمن ـ يتعجَّبون من أنَّ إنسانًا يرى الملائكة، عيانًا، ويكلمهم جهارًا، حتى قالوا: كيف يرى محمد ما لا نرى ويسمع ما لا نسمع؟ قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ قَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٞ مُّبِينٌ ٢﴾ [يونس: ٣].

وإن هذا التعجُّبَ لو كان سائغًا مثلُه في الجاهلية الأولى مع أنه لم يكن كذلك؛ لأن الظالمين كانوا بآيات اللَّه يجحدون فما كان ليسوغ اليوم وقد مُلِئَت الأرض بالآيات العلمية التي تدل على إمكان الوحي، ومن أقرب هذه الآيات: شخصان أحدهما في أقصى المشرق والآخر في أقصى المغرب، ثم يتخاطبان ويتراءيان، من حيث لا يرى الجالسون في مجلس التخاطب شيئًا، ولا يسمعون إلا دويًّا كدويّ النحل، ففيم العجب أن يسمع الإنسانُ ما لا يرى؟!!

الفرقُ بين النبيِّ والرسول:

مذهب أهل السنة: أن الرَّسول إنسان بعثه اللَّه لتبليغ ما أوحاه إليه،

فالرَّسول سفير بين اللَّه وبين الناس، يتلقَّى الوحيَ عن الله ثم يبلغه للناس، ويشترط فيه أن يكون إنسانًا حتى يستطيع أن يتفاهمَ مع الناس، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام: ٩]، وأن يكون رجلًا كامل العقل والخَلْق، طاهر الأصل، مُنَزَّهًا عن العيوب الخَلقِيَّة والخُلُقِيَّةِ، حتى لا ينفر منه الناس، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

أما النبيُّ عند أهل السنة: فهو من أوحى الله إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، وبذلك يكون النبي غير الرسول.

فالنبيُّ أعمُّ من الرسول، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليسَ كل نبيٍّ رسولًا، فيشتركان في أنّ اللَّه نبّأ كلًّا منهما وأوحى إليه، ويختصُّ الرسول بأنّ الله أمره بتبليغ الشرع الموحى إليه.

فالأنبياء يقررون شرعَ من قبلهم، ولا يأتون بشرع جديد، ولا تُنَزَّلُ عليهم كتبٌ خاصَّةٌ بهم، ولا ينسخون أحكامًا سابقة عليهم.

والدليل على أن الأنبياء غير الرسل، قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ [النحل:]، فالآية عطفت النبيَّ على الرَّسول، والعطف يقتضي المغايرة، ورُوِي أنَّ الرَّسول ﷺ، سُئِلَ كم عدد الأنبياء؟ فقال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جمًّا غفيرًا [أخرجه أحمد وصححه ابن حبان] وقد يجمع إنسان بين النبوة والرسالة كما هو الحال مع نبينا محمد ﷺ.

- ومذهب جمهور المعتزلة: أنَّ النَّبي هو الرسول، فهو إنسانٌ بعثه اللَّه تعالى لتبليغ أحكام الشرع، والرسول كذلك، فكلُّ نبيٍ رسولٌ، وكلُّ رسولٍ

نبيٌّ، وإنما أطلق عليه رسول؛ لأنَّ الله يقول: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ﴾، وأُطْلِقَ عليه نبي؛ لأنه أنبأ الخلق عن الأحكام، والراجح هو مذهب أهل السنة؛ لدلالة الآية والحديث السابقين.

حكم إرسال الرسل:

إنَّ المُكَلَّفَ لا يستطيع أن يدركَ الخير وحده، وقد أخذ اللَّه ﷻ العهد على نفسه ألا يُعَذِّبَ حتى يبعث رسولًا فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥].

فهل إرسالُ الرُّسِل حَتْمٌ لا بدّ من وقوعه؟ أو هو أمر ممكن يجوز تخلُّفه؟ اختلف العلماء في ذلك على أربعة آراء:

الرأي الأول: رأي الفلاسفة، وهو أن إرسال الرُّسل واجبٌ وحتمٌ لا اختيار للَّه فيه، وقد بنى الفلاسفة قولهم على قاعدتهم في التعليل أو الطبيعة، ومفاد هذه القاعدة: أنهم يقولون بالتلازم العقليّ بين العلة والمعلول، والسبب والمسبّب، فإذا وجدت العلة وجد معلولها كملازمة حركة الخاتم لحركة الأصبع، وإذا وجد السبب وجد المسبب، والله عندهم علة لوجود العالم، فالعالم نشأ عن الله تعالى عن طريق العلَّة، ويلزم من وجود العالم وجود من يصلحه وهم الرسل، ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [سورة الاسراء الآية:٤٣]، ويدلُّ على فساد مذهب هؤلاء أنه ثبت أنه تعالى فاعلٌ مختار، فلا يجب عليه سبحانه شيء. قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ﴾ [القصص: ٦٨]، ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ٣٨] وقال: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥].

الرأي الثاني: رأي المعتزلة، وهو أنَّ إرسالَ الرُّسلِ واجبٌ عليه ﷻ، وقد بنوا كلامهم على قاعدة وجوب الصلاح والأصلح عندهم، ولذا قالوا: إن النظام المؤدي إلى صلاح حال النوع الإنساني على العموم في المعاش وفي المعاد لا يتم إلا ببعثة الرسل، وكل ما هو كذلك فهو واجب على الله تعالى، وقد مَرَّ هَدْمُ تلك القاعدة التي بنوا عليها كلامهم، كما مر أيضًا أن القول بالوجوب على الله لا يصدر من عاقلٍ فضلًا عن مؤمن، ولعلَّ مقصودهم أن أفعال الله لحكمة، والوجوب إنما هو لأجل تلك الحكمة، إذ تركه عبث يتنزه الله عنه.

الرأي الثالث: رأي البراهمة والسُّمْنية، وهو استحالة إرسال الرسل، فهؤلاء زعموا أنّ إرسال الرسل عَبَثٌ، لا يليق بالحكيم؛ لأنَّ العقل يغني عن الرسل، فإنَّ الشيء إذا كان حسنًا عند العقل فَعَلَه وإنْ لم تأتِ به الرسل.

وإن كان قبيحًا عنده تَرَكَهُ وإن لم تأت به الرسل، وإن لم يكن عنده حسنًا ولا قبيحًا فإنه إن احتاج إليه فَعَلَه وإلا تَرَكَه.

فأنت ترى أنَّ كلًّا من الفريقين يمجِّدُ العقل ويعتمد عليه، ويرى أنَّ فيه كفايةً لإنارة الطريق، ومِنْ ثَمَّ فلا حاجة للرسل، وزاد السُّمْنية: أنَّ طريق الإدراك هو الحواس، والرسول لا يستطيع أن يدرك من أرسله، هل هو الله أو جن أو شيطان؟ فيلتبس عليه الأمر؛ لأنه لا يدرك شيئًا من ذلك بطريق الحس، فيكون إرسال الرسل مستحيلًا.

وقولُ هاتين الفرقتين - البراهمة والسمنية - باطلٌ؛ لأنَّ العقل لا يستطيع أن يستقل بمعرفة الخير والشرِّ، ولا يُجْمِعُ الناسُ على رأي واحدٍ، فإلى أيّ العقول تحتكم؟ والفرد الواحد يتبدَّلُ رأيه بتبدل الظروف

ومرور الأيام، فيرى الشيء خيرًا وقد كان قبل يظنه شرًّا، والعكس.

وقول السمنية: إنَّ الأمر يمكن أن يلتبس على الرسول فلا يدري من أرسله، يجاب عنه بأنّ اللَّه تعالى يخلق فيمن أرسله علمًا ضروريًّا بأنه مُرْسَلٌ من قبل اللَّه، ثم يؤيدُه بالمعجزة التي يتحدَّى الناسَ أن يأتوا بمثلها فلا يستطيعون، فيظهر صدق رسالته.

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة:

جاء مذهب أهل السنة وسطًا بين القولين المتنافرين: القول بالوجوب، والقول بالاستحالة، فقالوا: إرسال الرُّسلِ من الأمورِ الممكنة لله الداخلة في حدود قدرته: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فإرسال الرسل جائز في حقِّه تعالى عقلًا واقع فعلًا: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، ولا يكون التكليف إلا بعد إرسال الرسل قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

حكم الإيمان بالرسل والأنبياء:

الإيمان بالرسل والأنبياء واجبٌ على كُلِّ مُكَلَّفٍ؛ لأنه جزءٌ من الإيمان العام الذي بيَّنه الرسول ﷺ حين سأله جبريل عليه السلام عن الإيمان فقال: «أن تؤمن باللَّه وملائكته وكتبه ورسله» الحديث، ولقوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وعدم الإيمان ببعضِ الرُّسل تكذيبٌ للقرآن يخرج صاحبه عن الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ

وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

كيفية الإيمان بالرسل والأنبياء:

الإيمانُ بالرُّسلِ يكون إجمالًا وتفصيلًا، والإيمان الإجمالي: أن يعتقدَ المُكَلَّفُ أن اللَّه أرسلَ رسلًا مبشرين ومنذرين، وأنزل عليهم كتبًا وصحفًا، وأيَّدَهُم بالمعجزات الدَّالةِ على صدقهم.

والإيمان التفصيليّ: أن يؤمن برسالة من ورد اسمه في القرآن الكريم، وهم خمسة وعشرون، جمعهم بعض العلماء في قوله:

في تِلْكَ حُجَّتُنا مِنْهم ثَمانية ... مِنْ بَعْدِ عَشْرٍ وَيَبْقى سَبْعة وَهُمُ
إِدْريس هُوْد شُعَيب صَالِح وَكَذا ... ذُو الكِفْل آدم بالمُخْتَارِ قَدْ خُتِمُوا

ومراده بتلك حجتنا: قول الله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الآيات من٨٣: ٨٦].

والرسل غير هؤلاء كثير، بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، وليس هناك خبر قاطع بعددهم إلا ما ورد من حديث أبي ذر السابق ذكره في الفرق بين النبي والرسول.

وقول الناظم: «بلا وجوب» أي: من الجائز عليه تعالى إرسال الرسل، فليس هناك وجوبٌ عليه سبحانه، بل هو تَفَضُّلٌ ورحمةٌ، وواجبٌ علينا أن نؤمن برسالتهم جميعًا تصديقًا للقرآن الكريم، وأن ندع آراء القوم الذين قالوا بالوجوب وبالاستحالة؛ فقد ضلُّوا الطريق، ولعبت بهم أهواؤهم.

النبوة منحة من اللَّه
لا تُنَال بالكسب والاجتهاد

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- ولم تكنْ نبُوةٌ مُكْتسبةٌ ولو رَقَى في الخير أعلى عَقَبة

٤٦- بَلْ ذاك فضلُ اللَّه يؤتيه لِمَنْ يَشاءُ جلَّ اللَّه واهبُ المِنَنْ

ذهب المسلمون جميعًا إلى أنّ النبوة هِبَة من الله وفضلٌ، لا يصل إليها العبد مهما فعل بنفسه من تهذيب ومجاهدة، كأن يلازم الخلوة والعبادة، وتناول الحلال، بل هي خِصِّيصَةٌ من اللَّه يختصُّ بها من شاء، ولذا يفسرونها بأنّها: اختصاصُ العبد بسماع وحي من الله تعالى بحكم تكليفيٍّ سواءٌ أُمِرَ بتبليغه أم لا فالنبوة فضل الله يؤتيه من يشاء: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥].

مذهب الفلاسفة:

ذهب الفلاسفة إلى أنَّ النبوةَ تُكْتَسَبُ للعبد بمباشرة أسباب مخصوصة؛ ولذلك يعرفونها بأنها: صفاء وتجلٍ للنفس يَحْدث لها من الرياضات بالتخلي عن الأمور الذميمة والتخلق بالأخلاق الحميدة، فالأنبياء - عند الفلاسفة - ما هم إلا زعماء يحسون بإحساسات الشعب، فتميل نفوسهم الطبيعية إلى إصلاحه، فيحاولون تربية نفوسهم بالرياضة والعبادة والخلوة، والتخلي عما يشين، والتحلي بكل خلق كريم، حتى تصفو النفس وتتطهر

من أدران المادة، وتسمو إلى عالم الروح، ومتى وصل الشخص إلى هذه الدرجة كان نبيَّ أُمَّتِهِ، وتولى زعامَتها وقادها إلى ما فيه خيرها؛ فالرسل في رأي الفلاسفة ليسوا أكثر من زعماءَ مصلحينَ تأثروا بالبيئة والرياضات حتى وصلوا إلى الصفاء الروحي، فأصبحوا بهذا قادرين على إحداث بعض الغرائب، والتسلط على بعض قوانين الطبيعة، والتحدث عن المستقبل، ولا مانع عندهم من أن يأتي الرسل في أي وقت ما دام المجتمع في حاجة إلى إصلاح، فليس هناك ختم للنبوة، ولا نهاية للرسالة، وليس هناك تَلقٍ لوحي، ولا استماع لملك.

ويلزم على قول الفلاسفة جواز وجود نبي بعد سيدنا محمد ﷺ، أو معه وهذا تكذيب صريح للقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، فقد قال اللَّه تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «وأنا الخاتم فلا نبي بعدي» [متفق عليه] وقد قام إجماع الأمة على بقاء هذين النصين على ظاهرهما.

أنواع الولاية:

الولاية منها ما هو مُكْتَسَبٌ، وهو امتثالُ المأموراتِ واجتنابُ المنهياتِ، وهذه هي الولاية العامة.

ومنها ما هو غير مُكْتَسَبٍ، وهو العطايا الربانيَّة، فقد يفيض الله على بعض عباده علمًا لم يُجْهِد نفسه في تحصيله، كما قال في حق الخضر عليه السلام: ﴿وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقد يُطْلِعُ الله بعض عباده على أمور لم يتخذ العبدُ أسباب الاطِّلاع عليها، وهذه هي الولاية الخاصة الممنوحة من اللَّه ذي الفضل العظيم.

المناقشة

١- عرف الوحي لغةً وشرعًا.

٢- للوحي أنواع كثيرة، وَضِّحها.

٣- أنكر الجاهلون وقوع الوحي، فكيف تثبت أن الوحي ممكن؟

٤- هل يجب على اللَّه ﷻ أن يرسل الرسل للناس؟ دعم إجابتك بذكر الآراء المختلفة.

٥- قال الناظم:

في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد عشر ويبقى سبعة وهم

من المشار إليهم بالعدد في البيت السابق، وما معنى الإيمان الإجمالي والتفصيلي بهم.

٦- هل يمكن أن يكون الإنسان نبيًا باجتهاده؟

س٧ اختر الإجابة الصحيحة بوضع خط أسفلها:

أ- الوحي في اللغة يعني الإعلام في (خفاء ظهور وضوح).

ب- من أنواع الوحي: التكليم، من خلال الوحي - من وراء حجاب - بواسطة الملك - جميع ما سبق).

جـ - يرى الفلاسفة أن إرسال الرسل (واجب - جائز - لا شيء مما سبق)

د - تنال النبوة (بالعبادة والطاعة - هبة من اللَّه تعالى - بالجهاد في سبيل اللَّه).

٩- ما يجب وما يستحيل للرسل

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٥- وواجبٌ في حقهمُ الأمانهْ وَصِدْقُهم وَضِفْ له الفَطَانَهْ

٤٦- ومثلُ ذا تبليغُهم لما أُتوا ويستحيلُ ضدُّها كما رَوَوا

الرسلُ بشرٌ اختارهم الله سبحانه لتبليغ الرسالة إلى الناس حتى لا تكون لهم حجةٌ يومَ القيامةِ، والاختيارُ مبنيٌّ على التفضيل في الخَلْقِ، والخُلُقِ؛ فليس من الحكمة أن يَخْتَارَ الخالقُ من يكونُ فيه عيبٌ يحول بينه وبين أداء المهمة التي اخْتِيرَ إليها، وإلّا كان غيرَ حكيمٍ تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا.

والعقلُ يجيزُ على الأنبياء والرسل ما يُجيزهُ على سائر البشر، لكنَّ الشرع يوجب لهم صفات خاصّةً تمكنهم من أداء مهمتهم، فقد اصطفاهم واختارهم من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ومنحهم أفضل ما منح البشر؛ ولذا أوجب لهم كل كمال بشري.

ونزَّههم عن كل نقصٍ بشري، وأوجب لهم تفصيلًا أربع صفاتٍ، هي ملاك الخير كله: الأمانة، والصدق، والفطانة، والتبليغ.

١- الأمانة (العصمة):

العصمةُ لغةً: المنعُ والحِفْظُ.

واصطلاحًا: حفظُ اللَّهِ ظواهرَ الأنبياءِ وبواطنهم من التلبُّسِ بمنهيٍّ عنه، ولو نهي كراهة، أو خلاف الأولى، فقد بعثهم الله لتبليغ الدعوة وهداية الناس، وجعلهم قدوةً عملية وأسوةً واضحة: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب:]، والناس مطالبون بطاعتهم والاستجابة لهم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]، فَكُلُّ لفظ يقولونه، أو فعل يفعلونه تشريع واجب الاتباع، ولو فعلوا المنهيَّ عنه لكنَّا مأمورين باتباعهم، إلَّا أنَّ الله تعالى لا يأمر بالفحشاء والمنكر: يقول سبحانه: ﴿وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةٗ قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأعراف: ٢٨].

ولذلك حفظ الله ظواهرهم من كل ما يُدَنِّسُ، فهم محفوظون من الكذب، والزِّنا، والخيانة، وشُرْبِ الخمر، وإيذاء الناس، والسجود لغير اللَّه، كما حفظ قلوبهم وبواطنهم من المعاصي التي لا يطَّلع عليها غيره كالحسد، والكبر، والرياء، وغير ذلك من منهيات الباطن.

فهم لا يفعلون المحرَّم ولا المكروه، ولا خلاف الأولى، ولا المباح باعتبار كونه مكروهًا أو خلاف الأولى أو مباحًا، وإذا وقع منهم شيءٌ من ذلك فهو للتشريع فيصير واجبًا أو مندوبًا في حقِّهم، فأفعالهم - عليهم الصلاة والسلام - دائرةٌ بين الوجوب والندب، وليس ذلك عجيبًا، فهذه المنزلة قد يدركها بعض أتباعهم فيفعلون المباح بنية العبادة، فتكون مندوبة لهم وعليها أجر كما في حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن رسول اللَّه ﷺ قال: «وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أُجِرْتَ عليها حتى ما تجعل في فيِّ امرأتك» [متفق عليه] (أي ما تضعه من الطعام في فمها يقصد المداعبة) لك فيه أجرٌ إذا قصدت وجه اللَّه.

وحفظ اللَّه الأنبياء في الظاهر والباطن ليس قاصرًا على زمن النبوة، وإنما يمتد إلى أوَّل عهدهم بالحياة، فهم يُنَشَّؤُون بين أممهم ممتازين

بالأخلاق الكريمة، حتى لا يطعنَ فيهم طاعنٌ إن هم دعوا الناس إلى الخير، ولذلك أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء منذ ولادتهم من الكفر، ومن كلِّ ما يستهجنه العقل، ويوجب نفرة الناس، كالكذب والزنى والسرقة.

فالأنبياء والرسل محفوظون بحفظ الله من الذنوب والآثام؛ إذ كيف يستطيعون دعوة الناس إلى الخير، ونهيهم عن الإثم والشر، وأيديهم ملطخة بالإثم، وقلوبهم مشحونة بالشر، وقد استنكر القرآن الكريم من الدعاة أن يأمروا الناس بما لا يفعلون، قال تعالى: ﴿۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة: ٤٤]، ثم إنه سبحانه يؤيد رسله بالمعجزات، فكيف يصطفيهم وهم له عاصون، ولأنفسهم ظالمون، وهو سبحانه القائل ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة: ١٢٤].

وقد بَيَّنَ سبحانه أنه لا يتساهل في الحق ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧] ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤، ٧٥].

النصوص التي توهم عدم العصمة:

وردت في الشرع نصوصٌ توهم وقوع بعض الأنبياء في الذنب والمعصية، وهذه النصوص لا تتنافى مع وجوب عصمة الأنبياء والمرسلين،

فإن كانت خبر آحاد وجب ردُّها ؛ لمعارضتها النصوص الصريحة في ثبوت عصمة الأنبياء والمرسلين، وإن كانت متواترةً- قرآنًا أو سنة - فإنها تؤول بأن تحمل على غير ظاهرها فنصرفها على أنها من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين، فالمقربون أعلى درجة من الأبرار، فقد يفعل الأبرار أمرًا هو حسنة في حقهم، لو فعله المقربون لكان في حقهم سيئة، وذلك لِعُلُوِّ مقامهم، والمؤاخذة إنما هي بقدر القرب والمكانة، فما يُبَاح لعامة الناس قد يُمْنَعُ منه خواصهم، فقد يكون الفعل مباحًا في حق غيرهم ويعدُّ في حقهم ذنبًا يلامون عليه، وما ذلك إلا لعلوِّ المنزلة والمكانة، فكذلك الحال في الأنبياء والمرسلين، ولا يجوز النطق بالنصوص الموهمة في حقِّ الأنبياء في غير موردها إلا في مقام البيان والتعليم.

ما ورد في حق آدم عليه السلام:

نهى اللَّه آدم عليه السلام من الأكل من الشجرة، فوسوس له الشيطان وأغراه فوقع في المعصية، واعترف بالذنب فقال: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وسمى الله فعل آدم معصيةً وغوايةً في قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١].

والجواب: أن الوقوع في الخطأ من آدم عليه السلام لم يكن عن قصد، وإنما هو نسيان بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] والتكليف إنما هو في حدود الطاقة، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا ۚ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، ولذلك رفع اللَّه الإثم عن الناسي؛ لأنه ليس في حدود طاقته ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا

إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وإنما سُمِّيَ ما فعله آدم معصيةً لدرجةِ آدمَ وقُرْبِهِ من رَبِّهِ، ولو كان هذا الأمر مع غيره لم تكن فيه مؤاخذة ولا عتاب، ولأهل السنة رَدٌّ آخرُ، وهو أنّ هذا الحادث وقع قبل النبوة وليس مما يشين، فلا تجب العصمة منه، وقيل: ما وقع من آدم ليست معصية كالمعاصي؛ لأنه تأوّل الأمر لسرٍّ بينه وبين سَيِّده، فهو كان منهيًّا ظاهرًا، مأمورًا باطنًا.

ما ورد في حقِّ إبراهيم عليه السلام:

ورد في حق إبراهيم عليه السلام عدة نصوص:

١- قال إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وهذا يدل على الشكِّ وعدم اليقين.

والجواب: أنَّ إبراهيم عليه السلام عندما قال: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾ لم يكن شاكًّا، وإنما كان عنده يقين الخبر وإيمانه، فأراد أن ينضمَّ إلى هذا اليقين، يقين المشاهدة والعيان، ولذلك قال: ولكن ليطمئن قلبي.

٢- قوله عندما رأى كوكبًا: ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، وعندما رأى القمر بازغًا: ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ

قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، وعندما رأى الشمس بازغةً قال: ﴿هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] فهذه عبادة لغير اللَّه، واعتراف بألوهية غيره، وهو عين الشرك.

والجواب: أنَّ قوله للكوكب والقمر والشمس: ﴿. . . .﴾ مجاراة للخصم في رأيه، حتى يُظَنَّ أنه تحول عن دعوته إلى عبادة النجوم والكواكب، حتى إذا التفت إلى إبراهيم واستمع إليه أتى إبراهيم على هذا الرأي بالإبطال والتسفيه، ولذلك قال: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦] وقال: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، ثم بيَّن لهم أن المستحق للعبادة هو خالق هذه الأجرام ومصرفها: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٧٩] وهذا الأسلوب من أبلغ الأساليب لإلزام الخصوم وإفحامهم.

٣- عندما خرج قومه في عيدهم، وأراد أن يمتنع عن الخروج بحث عن عذر يعتذر به ﴿فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾ فَتَوَلَّوْا۟ عَنْهُ مُدْبِرِينَ﴾ [الصافات: ٨٩، ٩٠] وعندما كَسَّر الأصنام، وسأله قومه: ﴿قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنبياء: ٦٢، ٦٣]، وقد كذب في الموضعين.

والجواب: أنه قال: إني سقيم، أي حزين القلب على عدم إيمان قومه، إلا أنّهم فهموا أنه مريض، ولا عيب في قوله؛ لأنه صادق فيه، أما

قولهُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾فإنّما قال ذلك بقصد أن يَسْتَدْرِجَهُم ليعترفوا بضلالهم ويقلعوا عنه، ولذلك قال: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣] ولما اعترفوا بأنهم لا ينطقون أعلن الحق الذي ألزمهم به ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٦، ٦٧].

ما ورد في حق موسى عليه السلام:

قول اللّه تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ۖ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٥]، فقد قتل موسى شخصًا بغير حق، وهذه كبيرة ما كان يصحُّ أن تقع من نبي.

والجواب: أنّ بني إسرائيلَ كانوا مُسْتَذَلِّينَ في مصرَ، مهضومي الحقِّ، وكانوا يتعاونون على رد الظلم عنهم، وقد مرَّ موسى عليه السلام برجلين يقتتلان أحدهما من شيعته من بني إسرائيل والآخر من عَدُوٍّ من أتباع فرعون، فحاول موسى عليه السلام أن يَرُدَّ المعتدي، وأن ينتصر للضعيف المظلوم، فوكز الظالم أي دفعه عن صاحبه، ولكنَّ المعتدي لم يتحمل هذه الدفعة اليسيرة فوقع مَيْتًا، فلم يكن هناك اعتداء من موسى عليه السلام، وإنما هو رد اعتداء على مظلوم، ولم يقصد موسى عليه السلام قتله ولا إيذاءه وإنما قصد دفعه فحسب، فلم يرتكب شيئًا يستحق اللوم والمؤاخذة، إلا من قبيل حسنات الأبرار سيئات المقربين.

ويجاب أيضًا: بأنَّ القتل وقع من موسى عليه السلام خطأ، والدليل على كونه

خطأً: أنه لو قصد القتل لضرب الرجل بشيء يَقْتُل عادةً، ولكنه ضربه بيده، والضرب باليد لا يقتل في الغالب، كما أن القتل كان قبل النبوة، أي في الوقت الذي لا تجب فيه العصمة، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٠، ٢١].

ما ورد في حقّ يوسف عليه السلام:

يقول اللَّه تعالى مصوِّرًا ما كان بين يوسف عليه السلام وبين امرأة العزيز حينما دعته إلى نفسها ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ ۚ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] فقد مالت نفس يوسف عليه السلام إلى الوقوع في الجريمة، وهذا لا يليق بالأنبياء.

والجواب: أنّ امرأةَ العزيزِ عندما تعلقت بيوسف راودته عن نفسه، بعد أنْ أعدَّت العُدَّة لاقتناصه، فغلَّقت الأبوابَ، وقالت: هَيْتَ لك، ولكنه عليه السلام وهو المعصوم ردَّها ردَّ المؤمن القوي، فقال: [معاذ اللَّه إنه - أي: زوجك - ربي أحسن مثواي إنه لا يفلح الظالمون]. ولكنها لم ترضَ بهذا الأسلوب الوعظيِّ الخاضع للعقل والحكمة، بل أرادت أن تشبع غريزتها، وأن تحقق رغبتها، فهو عبدها، فكيف يقف منها موقف العناد والامتناع؟ فَهَمَّتْ به تُرْغِمه على ما تريد، وَهَمَّ بها يدفعها عن نفسه، وكادت تقوم بينهما معركةٌ لولا أنْ أنقذه الله من هذا المأزق بأن رأى دلائل حضور ربه وسيده فأسرع إلى الباب يريد أن يعتصم به، وهي من خلفه تسابقه وتجذبه من ثيابه حتى مزقتها، وإذ برحمة اللَّه تدرك يوسفَ عليه السلام، فيجد

السيد لدى الباب، فتسرع المرأة إلى إلقاء الاتهام؛ ولها من ضعفها وأنوثتها ومكرها ما يُبرِّر ذلك الاتهام فتقول: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٥] ولكنَّ السيد وهو الحاكم الأريب يستمع إلى دفاع يوسف عليه السلام فيعرف جرم زوجته، وبراءة يوسف عليه السلام فيعلنها صريحة: ﴿إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف: ٢٨، ٢٩].

فنفسُ يوسفَ عليه السلام لم تحدثه بالخطيئة، ولم يجد من نفسه مَيْلًا إليها، وإنما هو اختبار من اللَّه ليوسف عليه السلام خرج منه طاهرَ الذيل، طيبَ النفس، شريفَ القَصْد.

ومع ذلك فقد أخذت امرأة العزيز تكيد له، فجمعت النسوة، وأعلنت عليهن ما كانت تخفيه، واعترفت في جَرأة أنها طلبت منه، وهددته أمامهن ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]، وفي قوله: ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ دليل على قوة الخُلق وسلامة الإرادة، فكيف يُتَصوَّرُ بعد هذا أن يوسف عليه السلام هَمَّ بها يريدها لنفسه؟ حاشاه عليه السلام.

هذا، والآية التي فيها أنَّ يوسف عليه السلام مال إليها بقلبه ختامها يثبت البراءة ليوسف عليه السلام، ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] وقد اعترفت امرأة العزيز ومن معها من النساء ببراءة يوسف عليه السلام، وتكفي شهادَتُهُنَّ في البراءة؛ لأنهن أصحابُ الدعوى ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَٰوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ قُلْنَ

حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمۡنَا عَلَيۡهِ مِن سُوٓءٖۚ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡـَٰٔنَ حَصۡحَصَ ٱلۡحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١].

ما ورد في حقِّ داودَ عليه السلام:

في قصة داود عليه السلام يقول اللَّه تعالى: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعٗا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤]، فهذا يدل على أن داود عليه السلام ارتكب معصيةً استغفر ربه منها.

والجواب: أنّ الفتنة التي استغفر داودُ ربَّه منها: أنه لما تسوّر عليه الخصمان المحراب، وقال أحدُهُمَا: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، قال داود: ﴿لَقَدۡ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٣، ٢٤]؛ فداود عليه السلام أسرع بالحكم بدون أن يستمع إلى رأي الخصم الثاني، أو أن يطلب الإثبات من الخصم الأول؛ ولذا استغفر ربه وخر راكعًا، وقيل: إنما استغفر داود عليه السلام؛ لأنَّه كان قد خصَّ يومًا للعبادة، مع أنَّ النظرَ في شئون الرعية و القضاء بينهم عبادةٌ، فقد تكون هناك أمورٌ لا يحتمل تأخير الفصل فيها، فنبهه سبحانه وتعالى بهذا المَثَلِ الواقع (قصة أصحاب النعاج).

وأيًّا ما كان فليست هناك معصيةٌ ولا ذنبٌ إلّا من قبيل «حسناتُ الأبرارِ سيئاتُ المقرَّبينَ».

ما ورد في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم:

وردت آيات في حق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيها عتابٌ له صلى الله عليه وسلم؛ وذلك في

مواضعَ مختلفةٍ من القرآنِ الكريمِ، والعتابُ يدل على أنّ النبي ﷺ ارتكب شيئًا يستحق عليه العقاب، فكيف يُقْبَلُ هذا مع القول بعصمة الأنبياء؟

والجواب: أن النبي ﷺ لم يترك في هذه المواضع شيئًا أُمِرَ بفعله، ولم يفعل فيها شيئًا أُمِرَ بتركه، ولكن كان هناك بعض القضايا التي أتيح للنبي ﷺ أن يجتهد فيها برأيه، حيث لا أَمْرٌ ولا نهيٌ فيها من الله تعالى، فكان يجتهد رسول اللَّه ﷺ، ولا يَحْكُمُ فيها بترك واجب، أو بفعل مُحَرَّمٍ، ولكنه قد يحكم بالحسن ويترك الأحسن، أو بالصالح ويترك الأصلح، فكان يعاتب على ذلك رسول اللَّه ﷺ؛ لأن الأَوْلى بالحضرةِ النبويَّة ومقامِها ألا تَحْكُمَ إلا بأحسن الأحكام فكان العتاب لترك الأولى، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

١- عاتبه الله تعالى في إذنه للمنافقين في غزوة تبوك بالتخلف عن الجهاد، وكان عليه أَلّا يأذن لهم حتى يتبين له الذين صدقوا في أعذارهم ممن كذبوا، قال تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [التوبة: ٤٣].

والجواب: أنَّ إذنَه ﷺ لبعض الناس بالتخلف قد نشأ عن اجتهاد، لم يخالف فيه أمرًا نازلاً من السماء، والمجتهد مأجور أخطأَ أم أصابَ، والعتابُ إنما هو مُخَاطَبَةُ المُحِبِّ لحبيبه، فهو مَنْزِلَةٌ رفيعة يَحْتَلُّهَا ﷺ عند ربه.

وما أجمل هذا العتاب المبدوء بالعفو ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾.

٢- عتابُ اللَّه له في أسرى بدر في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ

حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنفال: ٦٧، ٦٨].

والجواب: أنَّ الرسول ﷺ اجتهد برأيه، واستشار أصحابه، وكان رأيهم في أسرى بدر دائرًا بين أخذ الفداء والعفو عنهم، وبين قتلهم، فاختار رسول اللَّه ﷺ أيسرَهما وهو العفو مقابل الفدية، فعوتب في ذلك؛ لأنَّ الأولى في هذا المقام قَتْلُ هؤلاء؛ لأنهم بصدد تكوين دولة، وإصلاح أوضاعها والشدة على الأعداء ترهب غيرهم، فالعتاب هنا لخلاف الأولى.

٣- عوتب النبي ﷺ في شأن عبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنه لما جاءه يسأل عن أمور دينه ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾ [عبس: ١ - ٤]. فإعراض النبي ﷺ عن السائل، والتفاته إلى غيره، يصرف الناس عنه، ويبغضهم فيه.

والجواب: أنَّ النبي ﷺ أعرض عن ابن أم مكتوم، وعبس في وجهه؛ لأنه كان بصدد دعوة سادة قريش إلى الإسلام، وكان يرغب أن تلين قلوبهم فيهتدي بهم أتباعهم فيكون إسلامهم نصرًا للدعوة، أما عبد الله بن أم مكتوم فله إيمان حصين يحميه من الزيغ، فلينتظر حتى ينتهي الرسول ﷺ من دعوة هؤلاء، ولكن الله تعالى أراد أن يشْعِر رسوله ﷺ بأنَّ هذا الأعمى الضعيف الذي جاء سعيًا ليحصِّل الخير أفضلُ من هؤلاء السادة المعرضين؛ ولذلك كان أولى بالاهتمام والرعاية، وفي ذلك تحقير لشأن أولئك المعرضين، ورفعٌ لشأن المقبلين على اللَّه، فليست هناك معصية، وإنما هو عتاب الحبيبِ للحبيبِ.

٤- عوتب النبي ﷺ في إخفاء ما أعلمه الله من زواجه بزينب بعد أن طلقها زيدٌ، ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذه الآية تدل على أنَّ النبي ﷺ ارتكب ما يستحق عليه اللوم، وما يتنافى مع العصمة.

والجواب: أنَّ هذه القضية ليس فيها ما يَمَسُّ الرسولَ ﷺ بشيء، فقد أراد الله سبحانه أن يطبق المبادئ تطبيقًا عمليا، فأراد أن يقضي أولًا على عصبية النسب، فزوج زينب القرشية الحسيبة من زيد المولى، فلما قضى زيد منها وطرًا أراد اللَّه أن يحقق الأمر الآخر، وهو القضاء على عادة التبني، فأخذت زينب تسيء معاملة زيد، وزيد لا يحتمل ويشكو إلى الرسول ﷺ، فيقول له: اتّقِ الله واصبر، وكان ﷺ يعلم بطريق الوحي أنها سَتُطَلَّقُ من زيد ليتزوجها، ولما كان الأمر خاصًّا به، خشي أن يقول الناس عنه ما يمس شرفه، بأن يقال طلَّقَهَا لينفرد بها للزواج منها، ولذلك أخذ ينصح زيدًا بإمساكها حتى نفد صبره فطلقها، وهنا كان العتاب الرقيق: أتخشى أن يتَّهِمَك الناس، بما ليس فيك، واللَّه أحق أن تخشاه، فهو ناصرك ومؤيدك فلن يضرك أحد، فلم يصرح الرسول ﷺ بما أخبره به الوحي بشأن زينب؛ لأنه كان ثقيلًا على نفسه؛ لأنه يخصه، وليس ذلك من التشريع الذي أُمِرَ بتبليغه، فالعتابُ هنا لخلافِ الأَوْلى.

٢- من الصفات الواجبة للرسلِ عليهم السلام الصدقُ

والصدقُ لغةً: ضدُّ الكذب، وهو مطابقةُ الخبر للواقع.

واصطلاحًا: مطابقة الخبر للواقع بحسب الاعتقاد.

فغيرُ الخبر وهو الإنشاء بأنواعه (التمني والرجاء والأمر والنهي وغير ذلك) لا يوصف بصدق ولا بكذب، والخبرُ المطابِقُ للواقع في الخارج وفي اعتقاد المتكلم صدقٌ لغةً وشرعًا، وغيرُ المطابق فيهما كَذِبٌ لُغَةً وَشَرْعًا، والمطابق في الاعتقاد لا في الواقع صدقٌ شرعًا لا لُغَةً، وذلك كقوله ﷺ لذي اليدين عندما سأله أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول اللَّه، حين سلم ﷺ من ركعتين: كل ذلك لم يكن، أي ما قصرت الصلاة ولا نسيت، فالرسول ﷺ صادق في هذا الخبر؛ لأنَّه قال معتقدًا ذلك.

والناس مطالبون بالصدق، منهيون عن الكذب، والأنبياء معصومون من الكذب، والصدق الذي به التكليف هو الصدق شرعًا؛ لأنه المقدور للنفس، ولا يكلف الله نفسًا إلا وُسْعَهَا.

الدليل على وجوب الصدق للرسل:

أنهم لو لم يَصْدُقوا للزم الكذب في خبره تعالى، لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلّغ عني، وتصديق الكاذب كذب، وهو محال في حقه تعالى، فيستحيل مَلْزُومُه وهو كذب الأنبياء، ويجب صدقهم، يقول اللَّه سبحانه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، أي: لو كذب علينا وافترى وقال ما لم نقل،

﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٥، ٤٦]، ويقول اللَّه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، فهذه الأدلة تدل على أنهم لا يكذبون في دعوى الرسالة، ولا في الأحكام الشرعية؛ لأنَّ ذلك هو الذي بلغوه عن اللَّه تعالى.

أما غير ذلك من أمور الدنيا وحديث الناس كقام زيد وقعد عمرو والتكلم في المباحات، فهو غير داخل في هذه الأدلة، ولكن يدل عليه دليل العصمة، فالله تعالى حفظ ظواهر وبواطن الأنبياء عن التلبس بمنهيٍّ عنه؛ ولذا لم نكن في حاجة إلى التحدث عن الصدق بذاته، وإقامة الدليل على وجوبه للأنبياء، لولا أنه الأساس الذي تقوم عليه دعوتهم، ولذلك أثبته العلماء بطريقتين، أثبتوه ضمن العصمة، ثم أثبتوه مستقلًا بذاته.

فلم يؤثر عن نبيٍّ أو رسولٍ كذبٌ أبدًا حتى المِزَاحُ، فقد كان ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقًّا.

فإن قيل: مرَّ رسول اللَّه ﷺ على جماعة يؤَبِّرون النخل - أي يلقحونه - فقال لهم: لو تركتموها لصلحت، فتركوها فشاحت. [أخرجه أحمد وابن ماجه بسند صحيح]

فالجواب: أن ذلك ليس خبرًا حتى يوصف بصدق أو كذب، إنما هو رجاء، من قبيل الإنشاء، وعدم وقوع المرجو لا يعد نقصًا.

٣- من الصفات الواجبة للرسل الفَطَانَةُ

الفَطانة لغة: الفَهْم وحِدَّةُ العقل والذكاء.

واصطلاحًا: هي التفطُّنُ والتيقُّظُ لإلزام الخصوم، وإبطال دعاويهم الفاسدة، وإلزامهم الحجة.

والفَطانة من ألزم الصفات للأنبياء والرسل؛ لأن مهمتهم نشر الدعوة، وتبليغ الرسالة، وإبطال العقائد الفاسدة، وغرس العقائد الصحيحة، وكل ذلك يحتاج إلى النباهة والذكاء والتيقظ.

والدليل على وجوب الفطانة للأنبياء والرسل آياتٌ كثيرةٌ، منها قوله تعالى في حق إبراهيم عليه السلام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٣].

والمراد بالحجة هنا ما احتج به إبراهيم على قومه عباد النجوم والكواكب في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾ [الأنعام: ٧٦] إلى قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

وقال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾ [هود: ٣٢]. أي خاصمتنا فأطلت خصومتنا، أو أتيت بأنواع الجدال كُلِّهَا.

وقال تعالى آمرًا نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

أي بالطريق التي هي أحسن أي: بالمناظرة التي يراد بها إظهار الصواب وليس إلزام الخصم بحيث تشتمل على نوع من الرفق بهم،

ولو كان في الأنبياء والرسل بلادةٌ في الفهم وغَفْلَةٌ عن أساليب الجدال لضاعت الحكمة في إرسالهم، ولما استطاعوا أن يقيموا الحجة على خصومهم؛ لأنَّ المُغَفَّل لا يمكنه إقامة الحجة ولا المجادلة، أما وقد أقاموا الحجة ونشروا الدعوة فقد ثبتت لهم الفطنة.

سؤال وجواب:

إن قيل: الآيات التي ذكرت في الفطانة إنما هي واردةٌ في حقِّ بعضهم فقط، فلا تدل على ثبوت الفَطَانة لهم جميعا.

فالجواب: أنَّه إذا ثبتت الفطانة لبعضهم تثبت للجميع لأن حكم الأمثال واحد؛ ولأنها كمالٌ في حقهم وهي لازمةٌ للأنبياءِ والرسل على السواء، وإن كان الواجبُ للأنبياء مطلقَ الفطانة؛ حتى يردوا بها على خصومهم على تقدير وقوع جدال منهم؛ فإن الواجب للرسل كمالُ الفطانة لاختصاصهم بالتبليغ.

٤- من الصفات الواجبة للرسل عليهم السلام التبليغُ

التبليغُ: هو إخبار الناس بالوحي الذي أُنْزِلَ على الرسول، وأُمِرَ بتوصيله للناس.

والغاية من إرسال الرسل هدايةُ الناس، فهم واسطةٌ بين الخالق والخَلْق فمهمتُهم تلقي الوحي وإيصالُه للناس.

والدليلُ على وجوبِ التبليغِ:

أنَّ الرسل عليهم السلام لو كتموا شيئًا مما أُمروا بتبليغه للخلق لكنا مأمورين بكتمان العلم؛ لأنَّ اللَّه تعالى أمرنا بالاقتداء بهم، وكاتم العلم ملعونٌ، بدليل قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

ولو كتموا شيئًا مما أمروا بتبليغه لخانوا الأمانة، وخيانتهم محالة، كما أنَّهم لو كتموا لأضاعوا المهمة التي جاءوا من أجلها ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ﴾ [المائدة: ٦٧].

ولو جاز عليهم كتمان شيء لكتم سيدُّهم الأعظمُ ﷺ آيات العتاب الخاصَّة به التي منها قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ

وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فتبليغ هذا العتاب دليلٌ على الأمانةِ وعدم الكتمانِ؛ إذ لو كتم شيئًا لكتم هذا العتاب.

ثم إنَّ اللَّه توعدهم على الكتمان، وصدَّقهم، وأيَّدهم بالمعجزات، ولو كتموا شيئًا لفضحهم، ولسلب منهم تأييدَه لهم، وبذلك ثبتَ أنَّهم بلَّغُوا ولم يكتموا.

ما يستحيل على الرسل:

عرفت - فيما سبق - أنه يجب للأنبياء والرسل إجمالًا كلُّ كمالٍ بشريٍّ، ويجب لهم تفصيلًا أربعُ صفاتٍ هي: الأمانةُ (العصمة)، والصدقُ، والفَطَانَةُ، والتبليغ.

وإذا وجب لهم كلُّ كمال بشريٍّ يستحيل في حقهم كلُّ نقص بشريٍّ، وإذا وجبت لهم الصفاتُ الأربعة يستحيل عليهم ضدها، فضد الأمانة الخيانة، وضد الصدق الكذب، وضد الفطانة البلادة والغفلة، وضد التبليغ الكتمان لشيء مما أُمِروا بتبليغه.

فالأنبياءُ والرسل يستحيلُ عليهم كلُّ نَقْصٍ يؤدي إلى خِسَّتِهِم ونفرةِ الناس عنهم؛ إذ إنهم لو اتصفوا بشيء من ذلك لانْفَضَّ الناسُ من حولهم، فيفوت الغرض الأسمى من الرسالة، وتضيع حكمة الاصطفاءِ والاختيارِ.

المناقشة

١- الأنبياء معصومون من الوقوع في الذنوب. إلى أي مدى توافق على هذه المقولة.

٢- ينكر البعض عصمة الأنبياء لنصوص يتمسك بظاهرها، كيف تناقش هؤلاء المنكرين؟

٣- قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾.

في ضوء عصمة الأنبياء اشرح المقصود بالآية السابقة.

٤- قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وواجب في حقهم الأمانة ..... .

من الذين يجب في حقهم هذه الصفة، وما معناها، وهل تجب لهم صفات أخرى؟

١٠- الجائز في حق الأنبياء والرسل

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٧- وَجائِزٌ في حقِّهم كالأكْلِ وَكالجماعِ للنِسَا في الحِلِّ

يجوز في حق الأنبياء والرسل جميعُ الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى نقص في مرتبتهم العَلِيَّةِ، ولا فرقَ بين أن يكون الجائزُ في حقهم من توابع الصحة التي لا يُسْتَغْنَى عنها عادةً كالأكل والشرب والنوم، أو التي يمكن أن يُسْتَغْنَى عنها بدون حَبْسِ النفس حبسًا شديدًا، أو بحبسها حبسًا شديدًا، وذلك كالجماع في الحِلّ.

والأنبياءُ معصومون من الوقوع في المحَرَّم، فلا يتناولون المباح إِلَّا إذا كان حلالًا، فهم الذين يعتقدون ويعلمون الناس أنَّ كُلَّ جسم نبت من حرام فالنارُ أولى به، فلا يأكلون الربا ولا يَغُشُّونَ، ولا يُجَامِعونَ إلا ما أحلّه اللَّه فلا يطئون المجوسية ولا المشركة لا بعقد ولا بملك يمين، وخالف الإمام ابن العربيِّ المالكيّ في الأَمةَ الكتابيَّةِ، وقال: لاتحل للنبي، مُعَلِّلًا بأنه ﷺ شريف عن أن يضع نطفته في رحم كافرة، ولأنها تكره صحبته، أما الأَمَةَ المسلمة فيجوز وطئها بملك اليمين فقط باتفاق العلماء.

ولا يجوز في حق الأنبياء أن يعقدوا على الأَمَةِ حتى ولو كانت مسلمةً؛ لأنَّ الأمة إنما تنكحُ لخوف العَنَت والوقوعِ في الزنا، والأنبياءُ والمرسلونَ معصومونَ؛ أو تنكح؛ لعدم الطَّوْلِ وهو عدم القدرة على المهر، والنبي والرسول يقدران على المهر، بل يجوز النكاح بغير مهر، ومن ثم فلا يحل له زواج الأَمَة.

ولا يجوز الاحتلامُ على الأنبياء؛ لأنه من الشيطان، وليس له سلطان عليهم، وقد ورد (ما احتلم نبيٌّ قط) صححه الإمام النوويّ [أخرجه الطبراني في الأوسط].

ويجوز على الأنبياء المرض غير المنفر فقد مرض الرسول ﷺ وقال: (إني لأوعك كما يوعك الرجلان منكم). [متفق عليه]

ويجوز عليهم الإغماء، ولكن بشرط ألا يكون طويلًا، فإن كان طويلًا فلا، ولا يجوز عليهم الجنون قليله وكثيره؛ لأنَّه نقصٌ، وكذلك الجزام والبرص والعمى، وغير ذلك من الأمور المنفرة، فلم يَعمَ نبي قط، أما قوله تعالى في حق يعقوب عليه السلام: ﴿. . . وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ﴾ [يوسف: ٨٤]، فلم يكن عمًى، وإنما كان حجابًا على العين من كثرة الدموع، ولذلك لما جاءه البشير عاد بصيرًا، وما قيل في حق نبي الله أيوب عليه السلام من الأمراض المنفرة فذلك من أقاصيص المخترعين والإسرائيليات الكاذبة التي تهدف إلى تشكيك الناس في معتقداتهم، والصوابُ: أنَّ الذي كان به مرضٌ شديدٌ لم يكن منفرا، وهو نوع من الابتلاء والاختبار، كشفه الله عنه عندما اتجه إليه ودعاه، قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ فَكَشَفۡنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرّٖۖ﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤].

- هل يجوز في حق الأنبياء والمرسلين أن يعرض لهم السهوُ والنسيانُ؟

السهوُ في اللغةِ الغفلةُ، والنسيان ضدُّ الذكرِ والحفظِ، وفرَّقوا بين الساهي والناسي، بأن الناسي إذا ذكَّرْتَه تذكر، والساهي بخلافه.

والسهو يمتنع على الأنبياء والمرسلين في الأخبار البلاغية، كقولهم: (الجنة أعدت للمتقين) وقولهم: (عذاب القبر واجب)، (القبرُ روضةٌ من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) [رواه الترمذي وقال حديث غريب]، وكذلك يمتنع عليهم في الأخبار غير البلاغية: كقام زيد وقعد عمرو، أما السهو في الأفعال سواء كانت بلاغية أو كالسهو في الصلاة، أو غير بلاغية فيجوز عليهم، ويكون ذلك تشريعًا، ولا يكون السهو في حقهم ناشئًا عن الاشتغال بغير اللَّه، وإنما يسهون عما سوى اللَّه، فينصرفون بقلوبهم إليه، ويغفلون عما هم فيه، وهذا تعظيم لله.

ياسائِلي عَنْ رَسُولِ اللهِ كَيْفَ سَهَا وَالسَّهْو مِنْ كُلِّ قَلْب غافلٍ لاهِ؟
فقد غابَ عن كلِّ شيءٍ سِرُّه فَسهَا عَمَّا سِوى الله فالتعظيم للَّهِ

أما النسيان فهو ممتنع عليهم فيما يتصل بشيءٍ مما أُمِرُوا بتبليغه، سواء كان قولًا كقولهم: (الجنة أعدت للمتقين) أو فعلًا كصلاة الضحى، فإن الله أمرهم بفعلها ليقتدي الناس بهم.

فلا يجوز عليهم نسيان شيء قبل تبليغه؛ لأنَّ هذا منافٍ لوظيفتهم وهي دعوةُ الناس بما أُمِرُوا بتبليغه.

أما النسيان بعد التبليغ فيجوز عليهم، ويكون من الله تعالى، وليس من الشيطان؛ لأنه ليس له عليهم سبيل، أما قول نبي الله يوشع (فتى موسى عليه السلام): ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣]، فهذا تواضع منه، أو قبل علمه بحال نفسه من أنه مسير بالإرادة الإلهية في هذا الأمر حتى يصل موسى عليه السلام إلى مطلوبه من مقابلة الرجل الصالح: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [الكهف: ٦٤].

فإن قيل: فلم تسلَّط الشيطان على آدم عليه السلام بالوسوسة؟ فالجواب: أن تلك الوسوسة كانت بتمثيل ظاهري، وليس بتأثير قلبي، والممنوع في حق الأنبياء إنما هو لعب الشيطان ببواطنهم.

وبالجملة: فيجوز على الأنبياء والمرسلين ما يجوز على سائر البشر مما لا يؤدي إلى نقصٍ، وذلك في الظاهر فقط، أما الباطن فهو متعلق بالله تعالى.

١١- المعجزة

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٨- بالمعجزاتِ أُيِّدُوا تَكَرُّمَا وَعِصْمَةُ الباري لكلٍّ حَتِّما

تمهيد:

أودعَ اللَّهُ في هذا الكونِ قوانينَ طبيعيةً يسير على سُنَنِهَا، واستطاع الإنسان أن يدرك كثيرًا من هذه القوانين وأن يستغلها في صالح الإنسانية، ومعرفة بعض هذه القوانين بديهيّة كإحراق النار للخشب، وقطع السكين للحم، وإطفاء الماء للنار، وبعضها نظريّ (يحتاج إلى تَأَمُّلٍ وفكرٍ) كمعرفة تمدُّدِ المعادن بالحرارة وانكماشها بالبرودة، وكقضاء بعض العقاقير على أنواع خاصة من ميكروبات الأمراض.

ولكننا نجد في بعض الأحوال أن هذه القوانين الطبيعية تتخلف، ويكون تَخَلُّفُهَا غيرَ خاضع لسبب علميٍّ، أو لقانون طبيعيٍّ آخرَ، ونجد أن هذا التخلفَ يقعُ في حدودٍ ضيقةٍ، وعلى أيدي أفراد مخصوصين، لا يستطيع غيرهم أن يجاريَهم فيما يفعلون، فيقول الناس إن هذا أمرٌ خارق للعادة يعجز الكافة عن الإتيان بمثله.

وقد تناول العلماء المفكرون هذه الأمور الخارقة للعادة بالبحث فلم يجدوا لها محدثًا إلا اللَّه سبحانه، فهو الذي خلق القوانين الطبيعية، وهو القادر على تغييرها وإخلافها.

ولكن مَنْ تجري هذه الخوارق على أيديهم ليسوا صنفًا واحدًا،

وبالتحري والبحث وُجِدَ أنهم ينحصرون في أنواعٍ ستَّةٍ: فقد يظهر الأمر الخارق على يَدَي شخصٍ معروف بالصلاح، أو مستور الحال، أو فاسقٍ، والمعروف بالصلاح إما أن يدَّعي النبوةَ أو لا، والفاسق إما أن يكون الخارق وفقًا لمطلوبه أو لا، كما يأتي ذلك تفصيلًا:

أنواع الخوارق:

للخوارق أنواعٌ ستةٌ:

أولًا: المعجزة:

المعجزة لغة: مأخوذة من العجز، أي الضعف وعدم القدرة.

واصطلاحًا: أمرٌ خارق للعادة مقرونٌ بالتحدِّي (أي دعوى النبوة أو الرسالة) مع عدم إمكانِ المعارضةِ.

أو هي كما قال سعد الدين التفتازاني: أمرٌ يظهر بخلاف العادة على يد مُدَّعِي النبوةِ عند تحدي المنكرين على وجهٍ يَعْجَزُ المنكرونَ عن الإتيانِ بمثله.

شروط المعجزة:

للمعجزة شروط سبعة:

١- أن تكون حادثةً، فتخرج بذلك صفاتُ الباري القديمةُ عن تعريفِ المعجزة

والأمر الخارق إما أن يكون:

- قولًا: كالقرآن الكريم.
- أو فعلًا: كانقلاب العصا حية، وكنبع الماء من بين أصابعه ﷺ.

- أو تركًا: كعدم إحراق النار لسيدنا إبراهيم عليه السلام.

٢- أن تكون على خلاف العادة، وهي ما اعتاده الناس واستمروا عليه مرة بعد أخرى، فالمعجزة لا تخضع لأسباب، ولا تنتج عن مقدمات، فما كان كذلك فليس من المعجزة في شيء كتمدد المعادن بالحرارة وانكماشها بالبرودة.

٣- أن تظهر على يد مدعي النبوةِ أو الرسالةِ؛ لتكون تصديقًا له في دعواه، ويكون بمنزلة قول الله سبحانه: (صدق عبدي فيما يبلِّغ عني).

٤- أن تكون موافقةً للدعوى غيرَ مُكَذِّبةٍ للمُدَّعِي تكذيبًا واقعًا من غير عاقل، كما إذا قال: آيةُ صدقي أن ينطقَ هذا الجمادُ أو هذا الحيوانُ فنطقَ قائلًا: إنك مفترٍ كذاب، أما إذا كان التكذيب من عاقل فلا عبرة بالتكذيب، كما إذا قال: آيةُ صدقي أن ينطق هذا الميت فنطق مكذبًا له، فيكون نطقُهُ معجزةً ولا عبرَة بتكذيبه؛ لأنه عاقل، ولعله اختار الكفر على الإيمان فعبَّر عن رأيه باختياره.

٥- ألا تكونَ في زمن نقض العادة كزمن طلوع الشمس من مغربها في نهاية العالم، وما يقع من الدجال كأمره السماء أن تمطر فتمطر، وأمره الأرض أن تنبت فتنبت، فهذا ليس من المعجزة؛ لأنه وقع في زمن خرق العادة اختبارًا وامتحانًا.

٦- أن تتعذر معارضته.

٧- أن تكون مقرونةً بدعوى النبوةِ أو الرسالة حقيقةً، أو حُكْمًا بأنْ تَأَخَّر ظهورُ الخارقِ زمنًا يسيرًا.

ثانيا: الكرامة:

وهي أمرٌ خارقٌ للعادة يظهره اللَّه على يد عبد صالح، غيرِ مُدَّعِي النبوة.

فالكرامةُ يجريها الله سبحانه على يد أوليائه تكريمًا لهم وتعظيمًا لشأنهم.

ثالثًا: المعونة:

وهي أمرٌ خارقٌ للعادة يظهره اللَّه على يد شخص من عامة الناس مستور الحال تخليصًا له من شدّة، كاستجابة دعوة أو تخليص من محنة.

رابعًا: الاستدراج:

وهو أمرٌ خارقٌ للعادةِ يظهرُ على يد شخصٍ ظاهر الفسقِ والفُجُورِ، أو الكفرِ والإشراكِ، وقد تكون على وفق مراده؛ ليزيد طغيانهُ وغرورهُ، ثم يأخذهُ اللهُ أخذَ عزيز مقتدرٍ.

خامسًا: الإهانة:

وهي أمرٌ خارقٌ للعادة يظهر على يد شخص ظاهر الفسق والفجور أو الكفرِ والإشراكِ على خلاف مطلوبهِ وعكس مرادِه، تكذيبًا له في دعواه، كما حدث لمسيلمةَ الكذابِ عندما أراد أن يفعلَ كرسول اللَّه ﷺ، فتَفَل في عينٍ عوراءَ لِتَبْرَأَ فَعَمِيَت الصحيحةُ.

سادسا: الإرهاص:

أمرٌ خارقٌ يظهر على يد من هَيَّأَه اللَّه ﷻ لِتَحَمُّلِ رسالته تأسيسًا للنبوة، ليلتفتَ نظرُ القومِ إليه وتَتَوجَّه القلوبُ نحوه؛ كإظلالِ الغمامِ للنبي ﷺ قَبْلَ الْبعْثَةِ.

الفرق بين الخوارقِ والسحرِ والشعوذة:

السحر هو التمويه بالحيل والتخاييل، وأما الشعوذة أو الشعبذة فهي خِفَّةُ اليدِ يرى أنَّ لها حقيقة ولا حقيقة لها كفعل الحواة وكلاهما السحر والشعوذة في ظاهره خَرْقٌ للعادة، لكنه يخضع للتعليم والتَّعَلُّم، ويمكن أن يأتي أكثرُ من شخص بأفعالٍ متشابهةٍ إذا تعلموها، ثم إنهما ليسا مقرونين بدعوى الرسالة فلا يكون أحدهما معجزةً، ولا يأتي السحر أو الشعوذة من ظاهر الصلاح ولا مستور الحال فليسا من الكرامة ولا من المعونة، وإنما تأتي هذه الأفعال من الفساق والمرتزقة، يُمَوِّهُونَ بها على العامَّةِ لسلب أموالهم بغير عناءٍ.

- ويرى المعتزلةُ أنَّ السحر لا حقيقةَ له، ولا يخرج عن أن يكون خفةً في اليد كالشعوذة.

- والحقُّ ما يراه أهل السنة من أنَّ للسحر حقيقةً تخضعُ للتعليمِ، وقد ثبت بالقرآن والسنة؛ فاللَّه ﷻ يقول في قصة سحرة فرعون: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦].

ولا حُجَّةَ للمعتزلةِ في قوله سبحانه: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٦٦] ولم يقل تسعى على الحقيقة؛ لأنَّ التخييلَ من السحر، ولا حجة لهم أيضًا في قوله: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]، أي ولم يغيروا الحقائق؛ لأنَّ سحرَ الأعْيُنِ تغييرٌ للحقائقِ.

حكمُ المعجزة:

- تأييدُ اللَّه سبحانه لرسله عليهم السلام بالمعجزات تفضلًا منه وتكرمًا عليهم حتى تسهل مهمتهم ولا تقوم الحجة عليهم.

- وليس التأييدُ بالمعجزة واجبًا على اللَّه سبحانه كما يقول الفلاسفة وكما ينسب إلى المعتزلة؛ لأنَّ اللَّه ﷻ لا يجب عليه شيءٌ فهو سبحانه فعّال لما يريد.

- وليست المعجزة مستحيلة كما يقول السُّمنيةُ والبراهمةُ بناءً على استحالة إرسال الرسل عندهم والاكتفاء بالعقل؛ لأن الواقع يكذبهم؛ فقد جاء الأنبياء والرسل مؤَيَّدِينَ بالمعجزات، فهي ممكِنةٌ عقلًا واقعةٌ فعلًا وهو رأي أهل الحق.

دلالة المعجزة على صدق الرسول:

المعجزة تصديق من الله لرسوله في دعواه الرسالة، فدلالتها تفيد اليقين لمن شاهد المعجزة وعاينها ورأى عجز الجميع عن الإتيان بمثلها، وكذلك تفيد اليقين لمن لم يشاهد بنفسه وإنما نقل إليه الخبر عن طريق التواتر إذا كان في موضع بعيد عن الرسول، أو في عهد بعد عهد الرسول، ولم يخالف أحدًا من العلماء في أنَّ دلالة المعجزة دلالةٌ يقِينِيَّةٌ.

بعض معجزات الأنبياء:

- انقلاب العصا حية في يد موسى عليه السلام تلقف ما يأفك الكفرة، وضم يده إلى جناحه وإخراجها بيضاء من غير سوء.

- ناقة نبي اللَّه صالح عليه السلام التي خرجت أمام القوم من صخرة صماء، وشرط عليهم أن يكون لها شِرْبُ يومٍ، ولهم شربُ يومٍ، فضاقوا بها ذَرْعًا، فانبعث أشقاهم فعقر الناقة فَحَلَّ عليهم غضب الله ونزلت بهم الكارثة وأخذتهم الصاعقة.

- ومنها معجزاتُ نبيِّ الله عيسى عليه السلام، كأحياء الموتى وإبراء الأكمة والأبرص وإخبارهم بما في بيوتهم من مدخراتهم، ومنها ما طلبوه من عيسى عليه السلام أنْ يُنَزِّلَ عليهم مائدة من السماء فطلبها عليه السلام من اللَّه: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥].

❁ ❁ ❁

المناقشة

١- هل يجوز في حق الأنبياء والمرسلين أن يعرض لهم السهو والنسيان؟ فصِّل إجابتك.

٢- تجري كثير من الأمور غير العادية في حياة الناس، فكيف تفرق بين المعجزة والسحر والكرامة وغير ذلك من الخوارق؟

٣- هل يجب على اللَّه عز وجل أن يؤيد رسله بالمعجزات؟

١٢- معجزات نبينا ﷺ

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٩- ومعجزاتُه كثيرةٌ غُرَرْ منها كلامُ اللَّهِ مُعْجزُ البَشَرْ

٥٠- واجزِمْ بمعراج النبي كما رَوَوا وَبَرِّئنْ لعائشةْ مما رَمَوا

حكم منكر معجزاته ﷺ:

- القرآن الكريم نُقِلَ إلينا بطريق التواتر، فمُنْكِرُ هذه المعجزةِ يُعْتَبَرُ كافرًا.

- أمّا المعجزاتُ المادية فمنها المشهورُ كنبع الماء من بين أصابعه ﷺ ومنكره فاسق.

- ومن المعجزات ما لم يبلغ هذا القدر من الشهرة، وإنما نقل عن طريق صحيح أو حسن، فلا يفسق منكره وإنما يعزر (يؤدب) فحسب.

المعجزة الخالدة القرآن الكريم

هو اللفظ المُنَزَّلُ على النبيِّ ﷺ المُتَعَبَّدُ بتلاوته، المُتَحَدِّي بأقصرِ سورةٍ منه.

- والقرآن أعظم معجزاته ﷺ؛ لأن التحدِّي به لا يزال قائما إلى أن تقوم الساعة: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

ثم إنه ليس مرتبطًا بالرسول ﷺ كبقية المعجزات، فعصا سيدنا موسى عليه السلام لا تنقلب حية إلا في يده، ولا يستطيع أحد من أتباعه أن يخرج

يده بيضاء من غير سوء كما خرجت يد موسى، وإحياء الموتى لا يأتي إلا على يد سيدنا عيسى عليه السلام بذاته، ونبع الماء إنما كان من بين أصابع محمد ﷺ، وأما القرآن فقد تلاهُ سيدنا محمد ﷺ، وحَفظَه أتباعُه، وكل منهم يتلوه كما تلاه سيدنا محمد النبي ﷺ وينقل ألفاظه من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى زمان، والهداية قائمة والتحدي موجود، والمعجزة دالةٌ على الرسالة من غير حاجة إلى بقاء سيدنا «محمد» ﷺ، ليحمل المعجزة بنفسه ويتحدى المعاندين.

- وقد اشتمل القرآن الكريم على تشريع حكيم لسياسة الدنيا وجعلها طريقًا موصلا إلى الآخرة، وقد اعترف أعداء الإسلام بمنزلة هذه الشريعة، وجعلها مرجعًا من مراجع القوانين.

إعجاز القرآن:

كان العرب إبان بعثة النبي ﷺ أئمة الفصاحة والبلاغة، يديرون الألفاظ، والمعاني في خطبهم، وأشعارهم بأساليبَ يَطْرَبُ لها الذوق السليم؛ فكان لابد أن تأتي المعجزة من قبيل ما برع فيه القوم، فلما سمعوا تلك الآيات البينات ملكت عليهم قلوبهم، وعقلوهم، وخَرُّوا ساجدين لفصاحتها، ولكن شيطانهم وهواهم أبى على كثير منهم الإذعان لهذه الهداية، فرموا الرسول ﷺ تارة بأنّه ساحرٌ، وثانية بأنه شاعر، وأخرى بأن ما أتى به أساطير الأولين، ولم تَفُتّ هذه الاتهامات في عضده ﷺ، وإنما استمر في دعوته متحديًا لهم أن يعارضوا هذا التنزيل المحكم فيقول: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور: ٣٤] ولكنهم يقفون حيارى، ومع ذلك يستمرون على جحودهم، فيتنزل معهم ويخفف تحديه

فيطلب معارضةَ عَشْرِ سورٍ فيقول: ﴿فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [هود: ١٣] فلا يستطيعون الإجابة؛ فيطالبهم بسورة واحدة ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [البقرة: ٢٣]، ثم يسجل عليهم العجز وينذرهم عاقبة الكفر فيقول: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤]، ولا يقتصر التعجيز على الموجودين في عهده ﷺ؛ وإنما يمتد إلى كل زمان ومكان وإلى الإنس والجن ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨].

جهة إعجاز القرآن الكريم:

أنز ل اللَّه القرآن الكريم معجزة لنبيه مُصَدِّقَةً لدعواه، وقد تحدى العربَ أن يأتوا بمثل سورة منه فلم يستطيعوا مع أنهم أمراء الكلام، وقد خرُّوا ساجدين لبلاغته وفصاحته.

ولم يكن إعجازه قاصرًا على البلاغة والفصاحة، وإنما كان ذلك من وجوه، نذكر منها:

١- نزل القرآن منجمًا في ثلاث وعشرين سنة تبعًا للمناسبات والظروف، ثم كَوَّنَت آياته هذا النظم المحكم، فأصبح كتابًا واحدًا متناسقًا تناسبُ الآيةُ الآيةَ، والسورةُ السورةَ، لا تجد فيه عوجًا ولا أمتًا.

٢- اشتمل على إشارات إلى كثير من عجائب الكون ومحتويات هذا الوجود بما لا يعلمه العرب الأميون، ولا رسولهم النبي الأمي ﷺ، كقوله سبحانه: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ

صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾ [فاطر: ٢٧].

٣- ذكر القرآن قصص السابقين من الأنبياء والمرسلين، وما حدث لهم مع أممهم مما كان يكتمه أهل الكتاب فلم يجرءوا على تكذيب شيء من أنبائه.

٤- أخبر عن أمور مستقبلة، وقعت كما أخبر وصدقتها الحوادث، كقوله سبحانه: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴿٢﴾ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِى بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [الروم: ١-٤].

وكقوله: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿٢٧﴾﴾ [الفتح: ٢٧].

٥- جمع القرآن بين دفتيه تشريعًا حكيمًا تناول مناحي الحياة اقتصاديةً كانتْ، أم سياسية، أم اجتماعية، وقد أثبت التطبيقُ الصحيحُ أن هذه التشريعات أصلحُ ما حُكِمَتْ به الأرض منذ نشأتها إلى أن تقوم الساعة.

٦- لم يستطع أعداء القرآن - مع كثرتهم - أن ينالوا منه؛ إذ لو كان من عند غير اللَّه لوجدوا فيه اختلافا كثيرًا، ولسهلت مهمتهم في طعنه والقضاء عليه، ولكنه تشريع خالدٌ وعدَ اللهُ بحفظه في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] وها هي القرون تتوالى وهو لا يَخْلَق على كثرة الرد.

٧- نزول هذا القرآن المعجز على نبي في بيئة أُميَّةٍ لم تأخذ بِقِسْط من التعليم ولم تنتشر فيها معرفة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

هذا قليل من كثير من وجوه إعجاز القرآن الكريم لم يستطع معها المعارضون أن يأتوا بشيء مثله

بعض معجزات سيدنا محمد ﷺ الحسية:

ذكر القرآن الكريم كثيرًا من المعجزات الحسية للأنبياء، واقتصر على ذكر بعض المعجزات المادية لرسولنا ﷺ إشارة إلى أن اعتماد الدعوة الخالدة ليس إلا على القرآن، ومنها:

١- انشقاق القمر:

طلب كفار مكة من الرسول ﷺ أن يريهم آية على صدقه، فأشار إلى القمر فأصبحَ فِلْقَتَيْنِ رَأُوا الجبلَ بينهما، وقد سجل القرآن الكريم ذلك، وجعله علامة على قرب الساعة، وندد بالكفار لإعراضهم عن الحق في قوله سبحانه ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١-٢].

عَنْ سيدنا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِنًى إِذَا انْفَلَقَ الْقَمَرُ فِلْقَتَيْنِ، فَكَانَتْ فِلْقَةٌ وَرَاءَ الْجَبَلِ، وَفِلْقَةٌ دُونَهُ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْهَدُوا» [متفق عليه].

٢- تسليم الحجر والشجر على الرسول ﷺ :

روى جمع من ساداتنا الصحابة رضوان الله عليهم أحاديث تسليم الحجر والشجر على الرسول ﷺ، ومن ذلك ما روي عن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال: كنت مع النبي ﷺ بمكة، فخرجنا في بعض نواحيها، فما استقبله حجر ولا شجر إلا وهو يقول: السلام عليك يا رسول الله) [أخرجه الترمذي].

وروى القاضي عياض من حديث سيدنا ابن مسعود في حديث استماع الجن للرسول ﷺ: أن الجن قالوا مَنْ يَشْهَدُ لك؟ قال هذه الشجرة، تعالى يا شجرة فجاءت تجر عُروقَها) [أخرجه ابن حبان في صحيحه].

٣- حنين الجذع :

قال سيدنا جابر: كان المسجد مَسْقُوفًا على جذوعِ نخلٍ، فكان النبي ﷺ إذا خطب يقوم إلى جذعٍ منها، فلما صُنِع له المنبرُ، سمعنا لذلك الجذع صوتًا كصوت العِشَار، وفي رواية أنس حتى ارتجَّ المسجد بجواره [أخرجه البخاري].

وفي حديث سيدنا بريدة قال النبي: إن شئت أردك إلى الحائط أي البستان الذي كنت فيه تنبت لك عُروقُك ويَكْمُل خلقك، ويُجَدَّدُ لك خُوصٌ وثمرة وإن شئت أُغْرِسَك في الجنة فيأكل أولياءُ الله من ثمرك، ثم أصغى له النبي ﷺ يستمع ما يقول، فقال: بل تَغْرِسُنِي في الجنة فيأكل مني أولياء اللَّه، وأكون في مكان لا أَبْلى فيه، فسمعه من يليه، فقال النبي ﷺ: فقد فعلت: ثم قال: أختارُ دارَ البقاءِ على دارِ الفناء، وأَمَرَ به فَدُفِنَ تحت المنبرِ، فكان الحسن إذا حدَّث بهذا بكى وقال: يا عباد اللَّه الخشبة تَحِنُّ لرسول اللَّه ﷺ شوقًا إليه لمكانه، فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه. [أخرجه أحمد في مسنده].

٤- تسبيح الحصا:

روى سيدنا ثابت أن أنس بن مالك قال: كنا جلوسًا عند رَسُولِ اللَّه ﷺ، فأخذ كفا من حصا فَسَبَّحْنَ في يده حتى سمعنا التسبيح، ثم صبهن في يد سيدنا أبي بكر فسبحن، ثم في يد سيدنا عمر فسبحن، ثم في يد سيدنا عثمان فسبحن، ثم صبهن في أيدينا فما سبحن. [أخرجه البزار في مسنده].

٥- شهادة الضب:

روى عن سيدنا عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّه ﷺ، كَانَ فِي مَحْفَلٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ قَدْ صَادَ ضَبًّا فَقَالَ مَنْ هذا؟ قالوا: نبي الله فقال: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى لَا آمَنْتُ بِكَ، أَوْ [أو: بمعنى حتى] يُؤْمِنَ بِكَ هَذَا الضَّبُّ، وَطَرَحَهُ بَيْنَ يَدَيْ النبي ﷺ، فَقَالَ عليه السلام له: «يَا ضَبُّ» فأجابه بلسان مبين يسمعه القوم جَمِيعًا: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يا زين من وافى القيامة. قَالَ: مَنْ تعبد؟ قال: الَّذِي فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ، وَفِي الْأَرْضِ سُلْطَانُهُ، وَفِي الْبَحْرِ سَبِيلُهُ، وَفِي الْجَنَّةِ رَحْمَتُهُ، وَفِي النَّارِ عقابُه. قَالَ: «فَمَنْ أَنَا؟» قَالَ: رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَقَدْ أَفْلَحَ مَنْ صَدَّقَكَ، وَخَابَ مَنْ كَذَّبَكَ فأسلم الْأَعْرَابِيُّ. [أخرجه الطبراني في المعجم الكبير].

٦- رد عين قتادة رضي الله عنه:

حينما اشتدت الحرب في غزوة أُحُد، وأحاط المشركون بالمسلمين، فكان سيدنا قتادة يتلقى السهام عن سيدنا رسول اللَّه ﷺ، فأصاب عينَه سَهْمٌ فسالت على خده؛ فأخذها بيده، وسعى إلى سيدنا رسول اللَّه ﷺ، فلما رآه على هذه الصورة دمعت عيناه، وقال: إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت رددتها ودعوت اللَّه لك فلم تفقد منها شيئًا، فقال سيدنا قتادة: إن

الجنة لجزاء جميل، وإني أخشى أن أُعَيَّرَ، ولكن رُدَّها واسأل اللَّه لي الجنة، فردها ودعا له؛ فكانت أحسن عينيه وأحدَّهما نظرًا، وكانت لا تَرْمَد إذا رَمِدَتْ الأخرى. [أخرجه أبو يعلى في مسنده].

٧- الإسراج والمعراج:

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

واجْزِمْ بِمِعْرَاجِ النَّبيِّ كَمَا رَوَوا . . . . . .

مما فُضِّلَ به رسولُنا الكريم: دعوتُه لمشاهدة ملكوت السماء والأرض في تلك الرحلة القدسية التي رَكِبَ فيها البُرَاق، وصَحِبَه فيها جبريلُ؛ وميكائيلُ؛ حيث أُسْرِي به ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وهناك التقى بالأنبياء الذين جمعهم الله لتحيته، ثم عرج به إلى السموات السبع، حيث كان في استقباله في كل سماء نبي مقرب، ولا زال يترقى إلى سدرة المنتهى إلى حيثُ سمع صوت الأقلام ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [النجم: ٨-١٠] وهناك فرضت عليه وعلى أمته الصلاة: خمسًا في الأداء وخمسين في الثواب، وقد عاد من ليلته إلى حيث بدأت الرحلة.

والإسراء: أي السير ليلًا، والمعراج: أي: الصعود إلى السماء، في حد ذاتهما أمران خارقان للعادة: أُكْرِم بهما سيدنا رسولُ اللَّه ﷺ تطييبًا لنفسه، لِمَا لقيه من تكذيب قومه، وقد أصبح يُحَدِّثُ بهما فَسَخِرَ منه الكفار، وارتدَّ ضعاف الإيمان؛ لأنهم لم يتصوروا أن شخصًا يقطع هذه المسافات الشاسعة ثم يصعد إلى السماء كما يزعم ويعود من ليلته.

الإسراج والمعراج بالروح والجسد:

وقع خلاف بين العلماء في الإسراج والمعراج هل كانا يقظة أو منامًا؟ وهل كانا بالروح والجسد أم بالروح فقط؟ والصحيح أنهما كانا يقظة بالروح والجسد، ولو كان غير ذلك لما كان هناك معنى للتكذيب وارتداد بعض ضعاف الإيمان وسخرية الكفار.

والذين يعترضون على وقوع المعراج بأنَّ السموات لا تقبل الخرق والالتئام، وبأن الإنسان لا يمكن أن يعيش خارج الغلاف الهوائي إلى غير ذلك من الاعتراضات، لم يضعوا في أذهانهم أن الأمر خارق للعادة، فلا يخضع للقوانين الطبيعية العادية، وإلا لما كان خارقًا.

حكم منكر الإسراء والمعراج:

ثبت الإسراء بالكتاب والسنة والإجماع فمنكره كافر، أما المعراج فقد ثبت بالسنة الصحيحة وأشار القرآن إليه في سورة النجم، فمنكره فاسق؛ لأنه لم يكذب صريح القرآن ولا المتواتر من السنة.

ما يجب اعتقاده في شأن عائشة رضي الله عنها:

يجب اعتقاد براءة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مما رماها به أهل الإفك المنافقون عبد اللَّه بن أبي ابن سلول وأتباعه.

وقد جاء القرآن ببراءتها، وانعقد عليه إجماع الأمة، ووردت بها الأحاديث الصحيحة. فمن جحد براءتها، أو شك فيها، فقد كفر.

١٣- محمد خاتم المرسلين

قَالَ النَّاظِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥١- وخُصَّ خيرُ الخلقِ أن قد تَمَّمَا به الجميعَ ربُّنَا وعمَّمَا
٥٢- بَعْثَتَه، فشرعُه لا يُنْسَخُ بغيرِهِ حتى الزمانُ يُنْسَخُ
٥٣- ونَسْخُهُ لشرعِ غيرِه وقعْ حتمًا أذَلَّ اللَّهُ مَنْ له مَنَعْ

خصَّ اللَّه نبيه محمدًا ﷺ بأن جعله خاتم الأنبياء والمرسلين، وأرسله إلى جميع المكلفين من الجن والإنس.

وقد اقتضت حكمة الله سبحانه أن يعهد إلى الثقلين بالتكاليف الشرعية، ولما كان العقل الإنساني كائنًا حيًّا ينشد الكمال، كانت التكاليف التي تناسبه في زمن لا تناسبه في زمن آخر، والتي تناسب بيئة ومجتمعًا خاصًّا قد لا تناسبُ بيئةً أخرى ومجتمعًا مغايرًا، فكانت الرسل تأتي بشرائعَ تناسب عقليةَ الجماعاتِ التي تُرسَل إليها وبيئَتَها، وكان العالم في حاجة إلى رسالة تتم بها الرسالات، وشريعة تختم بها الشرائع، فبعث محمد بن عبد الله خاتم الرسل بالشريعة الخالدة العامة.

ولا يطعن في ختمه عليه السلام للأنبياء وجودُ الخضر وإلياس عليهما السلام الآن على القول بحياتهما؛ إذ إن المقصود أنه لا تبدأ نبوة ولا تنزل شريعة بعده عليه السلام.

وكذلك لا يطعن في ختمه للأنبياء والرسل نزول عيسى عليه السلام، لأنه سَيَحْكُمُ بشريعة سيدنا محمد ﷺ، وسيكون فردًا من أفراد الأمة الإسلامية، ولا ينافي ذلك أنه حين يَنْزِلُ يحكم برفع الجزية عن أهل الكتاب، ولا يقبل

منهم إلا الإسلام، فيكون ذلك نسخًا لحكم من أحكام الإسلام؛ لأن الإسلام جعل قبولَ الجزية من أهل الكتاب موقوتًا بنزول عيسى عليه السلام، فإذا نزل انقطعت شبهتهم في اتباعهم له؛ لأنه يدعوهم إلى الإيمان بسيدنا محمد ﷺ.

ختم رسالته ﷺ للرسالات:

وقد ثبت أنه ﷺ خاتم النبيين بالأدلة القطعية التي لا تحتمل تأويلًا، من ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ والنبي أعم من الرسول، فيلزم من ختم الأنبياء، ختم الرسل، ويقول ﷺ: أنا العاقب فلا نبي بعدي. [متفق عليه]، وفسر العلماءُ العاقبَ بأنه: الذي يُحْشَرُ الناس على عَقِبه؛ فهو ﷺ آخر نبي يأتي بشريعة، وتشريعه آخر تشريع يوحى به، وفي الحديث الذي ذكر فيه ﷺ فضله على الأنبياء قال: وأرسلت إلى الخلق كافةً وخُتِمَ بي النبيون [أخرجه مسلم]، وقد مثل ﷺ ختمه للأنبياء ببناء صرحٍ شامخٍ كان هو آخر لبنة فيه، وذلك في قوله: مثلي ومثل الأنبياء قبلي كمثل رجل بنى بيتًا فأحسنه وجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناسُ يطوفون به ويُعْجبون به، ويقولون: هلا وُضِعَتْ هذه اللبنة؟ فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين [متفق عليه].

عموم الرسالة:

وإذا كان محمد ﷺ خاتم النبيين، ولن ينزل وحي بعده على بشر، ولن تتصل السماء بالأرض عن طريق رُسُل مرة ثانية، فلا بد أن تزود هذه الشريعة التي قدر لها البقاء إلى يوم الدين بالقواعد العامة والأسس القويمة الصالحة لكل زمان ومكان، ولا بد أن يبقى الدليل على صلاحها، والحجة

على صدقها ونسبتها إلى الله قائمة، فتمثل هذا الدليل وهذه الحجة في الدستور الخالد كتاب الله المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

فخاطب اللَّه الجنس البشري كله مهما تناءت به الديار أو امتد به الزمن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١﴾ وسجل القرآن عموم الرسالة حتى تنقطع الحجج ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا﴾.

ثم اتجه القرآن إلى أهل الكتاب بخصوصهم حتى لا يظنوا أنهم مستثنون من هذه الدعوة فقال: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ فَقَدۡ جَآءَكُم بَشِيرٞ وَنَذِيرٞۗ﴾ ولم تكن الرسالة قاصرةً على الإنس، بل إنها شملت الجن كذلك، وهي تسجل عليهم ذلك في أكثر من موضع من القرآن ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ . . . الآية، ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعۡنَا قُرۡءَانًا عَجَبٗا ۝١﴾.

فلم يبق لحكم من الأحكام ولا لشريعة من الشرائع بقاء مع هذه الشريعة الخالدة التي اختارها الله سبحانه، وقال في شأنها: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ وأبطل كلَّ دين غير الإسلام في قوله ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ ووضع أسس الحكم الصالح لكل زمان ومكان.

وقد شمل هذا العمومُ الإنسَ والجنَّ منذ عهد رسالته ﷺ إلى أن تقوم الساعة، كما شمل الملائكةَ بإرساله عليه السلام إليهم إرسال تشريف، وعموم الرسالة من خصوصياته عليه السلام، فلم تَعُمَّ رسالةٌ قبل رسالته.

نسخ الإسلام للشرائع السابقة:

النسخ لغة: الإزالة والنقل. ومنه: نسختِ الشمسُ الظلَّ. أي أزالته. ونسختُ الكتابَ. أي نقلته.

واصطلاحًا: رفعُ حكم شرعيّ بدليل شرعيّ. والمراد برفع الحكم الشرعي: انقطاع تعلقه بالمكلفين؛ لأنه خطاب اللَّه تعالى، وهو يستحيل رفعه، لأنه قديم، بخلاف التعلق، فإنه حادث.

وإذا ثبت أنه ﷺ خاتم النبيين وأن رسالته عامة وأن شرعه خالد فقد نسخ جميع الشرائع السابقة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ فنسخ شرعِه ﷺ لشرع غيره واقعٌ سماعًا بإجماع المسلمين، خلافًا لليهود والنصارى؛ حيث قالوا: إنه يلزم على القول بالنسخ ظهور مصلحة كانت خفية على اللَّه تعالى. ورُدَّ بأن المصلحة تختلف بحسب الأزمنة. فالمصلحة في زمن الأمم السابقة، اقتضت تكليفهم بشرائعهم، والمصلحة في زماننا اقتضت تكليفنا بشريعتنا.

وإذا ثبت ذلك فاعلم أن شرعه ﷺ لا يُنْسَخُ بغيره لا كُلًّا ولا بَعْضًا، فشرعه ﷺ مستمر إلى يوم القيامة، لقوله ﷺ: «لن تزال هذه الأمة قائمة على أمر اللَّه لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله أي الساعة» [متفق عليه].

ومن نفى عمومَ بَعْثتهِ ﷺ، فقد كَفر، وفي ذلك رَدٌّ على العِيسَوِية، وهي فرقة من اليهود زعموا تخصيص رسالته ﷺ بالعرب.

ونرد عليهم بأنه: إذا اعترفوا بصدقه في نبوته، لزمهم تصديقه في كل ما جاء به، ومما جاء به أن رسالته عامة للعرب والعجم، وقد أرسل رسله وكتبه إلى ملوك العالم يدعوهم إلى الإسلام.

إشكال وجوابه:

لا يقال بأن تعميم البعثة ليس خاصًّا بنبينا ﷺ، بل مثله نوح، فإنه كان مبعوثًا لجميع مَنْ في الأرض بعد الطوفان؛ لأننا نقول بأن تعميم بعثة نوح ليس من أصل البعثة بل أمر اتفاقي؛ لأنه لم يسلم من الهلاك إلا من كان معه في السفينة، وأما تعميم بعثة نبينا ﷺ فهو من أصل البعثة.

ويقال أيضًا في الجواب عن ذلك: إن التعميم في حق سيدنا نوح عليه السلام خاص بزمنه فقط، أما في حق نبينا ﷺ فهو عام لزمنه وللزمن الذي بعده.

الأسئلة

س١: اذكر ستة من معجزات النبي سيدنا محمد ﷺ غير القرآن الكريم؟

س٢: ما معنى الإسراء، والمعراج، وكيف كان ذلك؟ وما الدليل؟

س٣: ما حكم منكر الإسراء والمعراج، ومنكر براءة سيدتنا السيدة عائشة رضي اللَّه عنها؟

١٤- كرامات الأولياء

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٤- وأثبِتَنْ للأوليا الكَرَامَهْ ومَن نَفَاها إنبِذَنْ كلامَهْ

مذهب أهل السنة:

اعتقاد جواز ووقوع كرامات الأولياء لهم في الحياة، وبعد الموت. وليس في مذهب من المذاهب الأربعة قول بنفيها بعد الموت، لأن الفاعل لها في الحقيقة هو اللَّه تعالى. واستدلوا على جوازها بأنه: لا يلزم من فرض وقوعها محال، وكل ما كان كذلك، فهو جائز.

وعلى الوقوع بما جاء في الكتاب العزيز من:

١- قصة مريم: قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢- قصة أصحاب الكهف. قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾.

٣- قصة آصف وزير سليمان. قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠].

تعريف الولي:

هو العارف باللَّه تعالى وبصفاته المواظبُ على الطاعة، المجتنبُ للمعاصي. بمعنى أنه لا يرتكب معصية بدون توبة. إذ ليس معصومًا. المعرضُ عن الانهماك في اللذات والشهوات المباحة.

وسُمِّيَ وليًّا، لأن اللَّه تولى أمره، فلم يَكِلْهُ إلى نفسه، ولا إلى غيره لحظة، ولأنه يتولى عبادَه ربه على الدوام.

مذهب المعتزلة:

قالوا: إن الكرامة مستحيلة، لأنها لو حدثت لأشبهت المعجزة، فيلتبس الولي على البني.

رد أهل السنة:

لا يحدث اشتباه أو التباس، لأن الولي لا يَدَّعي النبوة، ولا يتحدى بالكرامة.

❁ ❁ ❁

س: قارن بين مذهب أهل السنة والمعتزلة في كرامات الأولياء من ناحية القوة والضعف، مع التعليل، واذكر أمثلة للكرامات.

١٥- اعتقادنا في الصحابة

قال الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ:

٥٥- وَصَحْبُهُ خيرُ القرونِ فاستمِعْ ... فتابعيٌّ فتابعٌ لِمن تَبعْ

٥٦- خيرُهم مَن وَلِيَ الخِلافهْ ... وأمرُهم في الفضلِ كالخلافهْ

٥٧- يليهُمُ قومٌ كرامٌ بَرَرَهْ ... عدَّتُهم ستٌّ تمامُ العشرهْ

٥٨- فأهلُ بدرٍ العظيمِ الشانِ ... فأهلُ أحْدْ فبَيعةُ الرِّضوانِ

٥٩- والسابقون فضلُهم نصًّا عُرِفْ ... هذا وفي تعيينهم قد اختُلِفْ

٦٠- وأوَّلُ التشاجر الذي وَرَدْ ... إنْ خُضتَ فيه واجتنبْ داءَ الحَسَدْ

يرى أهل السنة أن أصحاب النبي ﷺ أفضل القرون. لقوله: «اللَّه اللَّه في أصحابي لا تتخذوهم غرضًا من بعدي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدُكم مِثلَ أحد ذهبًا ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه».

والصحابي هو: مَنْ رأى النبيَّ ﷺ أو رآه النبيُّ وآمن به.

ثم يليهم في الفضل التابعون. والتابعيّ هو من صحب أحد الصحابة.

ثم يليهم أتباع التابعين، وهم من عاصروا التابعين.

ودليل ذلك قوله ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» [رواه مسلم].

وأفضل الصحابة الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى. وترتيبهم في الفضل حسب ترتيبهم في تولي الخلافة.

والخلافة هي: النيابة عن النبي ﷺ في عموم مصالح المسلمين.

وقد قرر النبي ﷺ مدتها في قوله: «الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تصير مُلكًا عَضوضًا» أي فيه مشقة على الرعيَّة.

ويلى الخلفاء الأربعة في الفضل بقية العشرة المبشرين بالجنة وهم: طلحة بن عبيد اللَّه، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة عامر بن الجراح.

ويليهم أهل غزوة بدر، فأهل غزوة أحد، فأهل بيعة الرضوان، فالسابقون إلى الإسلام، وهم مَن صَلَّوا إلى القبلتين.

وبعض أهل هذه المراتب ربما دخل في بعضها، وربما دخل في الجميع، فقد يكون: سابقًا، خليفة، بدريًّا، أحديًّا، رضوانيًّا. كالخلفاء الأربعة.

وأما ما وقع بين الصحابة من تشاجر كما حدث من عليٍّ ومعاوية، فقد كان ذلك باجتهاد منهم، وللمصيب أجران، وللمخطئ أجر. وقد شهد اللَّه ورسوله لهم بالعدالة. فينبغي عدم الخوض فيما جرى بينهم. فليس من العقائد الدينية. ولا مما ينتفع به في الدين. بل ربما ضرَّ في اليقين. ويباح بالقدر الذي يردّ على المتعصبين.

الأسئلة

١- قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ إلام تشير الآية السابقة، وكيف كان القرآن معجزًا؟ وما وجوده أعجاز القرآن الكريم؟

٢- قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ ... ما معنى خاتم النبيين، وهل يتناقض مع نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، وما موقف الإسلام من الشرائع السابقة.

الفهرس

مقدمة ٣
أهداف الدراسة في الصف الثاني الثانوي ٥
١- خلق أفعال العباد ٧
أفعال العباد قسمان ٧
المقصود بالكسب عند أهل السنة ٨
المذاهب في علاقة الأسباب بالمسببات ٩
٢- التوفيق والخذلان أو الهدى والضلال ١٠
أدلة أهل السنة ١٠
٣- الوعد والوعيد ١٢
الوعيد لغة وشرعًا ١٢
حكم الوعد والوعيد ١٣
ثانيًا حكم الوعيد ١٣
أدلة الماتريدية ١٤
الجواب عن هذه الأدلة ١٤
ثمرة الخلاف ١٦
٤- السعادة والشقاوة ١٧
السعادة والشقاوة لغة ١٧
السعادة والشقاوة شرعًا ١٧
شبهة وجوابها ١٩
والجواب ١٩
السعادة والشقاوة عند الماتريدية ٢٠

المترتِّب على الخلاف ٢٠
٥- الصلاح والأصلح ٢١
ردُّ أهل السنة ٢٢
تعليق ٢٢
٦- القضاء والقدر ٢٤
تعريف القضاء والقدر ٢٤
ب- الماتريدية ٢٥
آراء الفرق في القضاء والقدر ٢٦
هل يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر؟ ٢٨
٧- رؤية اللَّه تعالى ٣٠
الرد على المعتزلة ٣٣
هل الخلاف لفظي أو حقيقي؟ ٣٤
وأما عن الأمرالثالث فنقول ٣٤
وقوع الرؤية في الآخرة ٣٦
رؤية اللَّه منامًا ٣٦
٨- النبوات ٤٠
حاجة البشر إلى الرسالة ٤٠
الوحي وأنواعه ٤١
أولًا: الوحي لغةً واصطلاحًا ٤١
ثانيًا: أنواع الوحي ٤٢
الوحي ممكن الوقوع ٤٢
الفرقُ بين النبيِّ والرسول ٤٣
حكم إرسال الرسل ٤٥

المذهب الرابع: مذهب أهل السنة ٤٧
حكم الإيمان بالرسل والأنبياء ٤٧
كيفية الإيمان بالرسل والأنبياء ٤٨
النبوة منحة من اللَّه لا تُنَال بالكسب والاجتهاد ٤٩
مذهب الفلاسفة ٤٩
أنواع الولاية ٥٠
٩- ما يجب وما يستحيل للرسل ٥٢
١- الأمانة (العصمة) ٥٢
النصوص التي توهم عدم العصمة ٥٤
ما ورد في حق آدم عليه السلام ٥٥
ما ورد في حقِّ إبراهيم عليه السلام ٥٦
ما ورد في حق موسى عليه السلام ٥٨
ما ورد في حقّ يوسف عليه السلام ٥٩
ما ورد في حقِّ داودَ عليه السلام ٦١
ما ورد في حق نبينا محمد ﷺ ٦١
٢- من الصفات الواجبة للرسلِ عليهم السلام الصدقُ ٦٥
الدليل على وجوب الصدق للرسل ٦٥
٣- من الصفات الواجبة للرسل الفَطَانَةُ ٦٧
سؤال وجواب ٦٨
٤- من الصفات الواجبة للرسل عليهم السلام التبليغُ ٦٩
والدليلُ على وجوبِ التبليغِ ٦٩
ما يستحيل على الرسل ٧٠
١٠- الجائز في حق الأنبياء والرسل ٧٢

١١- المعجزة ٧٦
تمهيد ٧٦
أنواع الخوارق ٧٧
شروط المعجزة ٧٧
الفرق بين الخوارقِ والسحرِ والشعوذة ٨٠
١٢- معجزات نبينا ﷺ ٨٣
حكم منكر معجزاته ﷺ ٨٣
بعض معجزات سيدنا محمد ﷺ الحسية ٨٧
ما يجب اعتقاده في شأن عائشة رضي الله عنها ٩١
١٣- محمد خاتم المرسلين ٩٢
ختم رسالته ﷺ للرسالات ٩٣
عموم الرسالة ٩٣
نسخ الإسلام للشرائع السابقة ٩٥
إشكال وجوابه ٩٦
١٤- كرامات الأولياء ٩٧
مذهب أهل السنة ٩٧
تعريف الولي ٩٧
مذهب المعتزلة ٩٨
رد أهل السنة ٩٨
١٥- اعتقادنا في الصحابة ٩٩
الفهرس ١٠١